



مقدمة الإمام النووي

قال شيخنا الإمام العالم الزاهد الورع محيي الدين يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين بن حزام النووي - رحمه الله - تعالى - آمين:

الحمد لله البر الجواد الذي جلت نعمه عن الإحصاء والإعداد، خالقي اللطف والإرشاد، الهادي إلى سبيل الرشاد، الموفق بكرمه لطرق السداد، المان بالاعتناء بسنة حبيبه وخليفه عبده ورسوله صلوات الله وسلامه عليه، وعلى من لطف به من العباد، المخصص هذه الأمة زادها الله شرفاً بعلم الإسناد؛ الذي لم يشركها فيه أحد من الأمم على تكرر العصور والآباد؛ الذي نصب لحفظ هذه السنة المكرمة الشريفة المطهرة خواص من الحفاظ التقاد، وجعلهم ذابين عنها في جميع الأزمان والبلاد، باذلين وسعهم في تبين الصحة من طرقها والفساد خوفاً من الانتقاص منها والازدياد، وحفظاً لها على الأمة - زادها الله شرفاً إلى يوم التناد - مستفرغين جهلهم في التفقه في معانيها واستخراج الأحكام واللطائف منها، مستمرين على ذلك في جماعات وآحاد، مبالغين في بيانها، وإيضاح جوهها بالجد والاجتهاد، ولا يزال على القيام بذلك بمحمد الله ولطفه جماعات في الأعصار كلها إلى انقضاء الدنيا وإقبال المعاد، وإن قلوا وخلت بلدان منهم، وقرىوا من النفاذ.

أحمد أبلغ حمد على نعمه خصوصاً على نعمة الإسلام، وأن جعلنا من أمة خير الأولين والآخرين، وأكرم السابقين واللاحقين؛ محمد عبده ورسوله وحبيبه وخليفه، خاتم النبيين صاحب الشفاعة العظمى، ولواء الحمد، والمقام المحمود سيد المرسلين، المخصوص بالمعجزة الباهرة المستمرة على تكرار السنين؛ التي تحدى بها أفصح القرون، وأفحم بها المنازعين، وظهر بها خزي من لم ينقد لها من المعاندين، المحفوظة من أن يتطرق إليها تغيير الملحدين؛ أعني بها: القرآن العزيز؛ كلام ربنا الذي نزل به الروح الأمين على قلبه ليكون من المنذرين بلسان عربي مبين، والمصطفى بمعجزات آخر زائدات على الألف والمئتين، وبجوامع الكلم، وسماحة شريعته، ووضع إضر المتقدمين، المكرم بتفضيل أمته - زادها الله شرفاً - على الأمم السابقين، ويكون أصحابه - رضي الله عنهم - خير القرون الكاثنين، ويأنهم كلهم مقطوع بعدالتهم عند من يعتد به من علماء المسلمين، ويجعل إجماع أمته حجة مقطوعاً بها كالكتاب المبين، وأقوال أصحابه المنتشرة من غير مخالفة لذلك عند العلماء المحققين المخصوص

بتوفر دواعي أمته - زادها الله شرفاً - على حفظ شريعته، وتدوينها ونقلها عن الحفاظ المسنين، وأخذها عن الحذاق المتقين، والاجتهاد في تبينها للمسترشدين، والدؤوب في تعليمها احتساباً لرضا رب العالمين، والمبالغة في الذب عن منهاجه بواضح الأدلة، وقمع الملحدين والمبتدعين، صلوات الله وسلامه عليه، وعلى سائر النبيين، وآل كل وصحابتهم والتابعين، وسائر عباد الله الصالحين، ووقفنا للاقتداء به دائمين في أقواله وأفعاله، وسائر أحواله مخلصين، مستمرين في ذلك دائبين، وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له إقراراً بوحدانيته، واعترافاً بما يجب على الخلق كافة من الازدعان لربوبيته، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، المصطفى من بريته، والمخصوص بشمول رسالته، وتفضيل أمته صلوات الله وسلامه عليه، وعلى آله وأصحابه وعترته.

أما بعد، فإن الاشتغال بالعلم من أفضل القرب، وأجل الطاعات، وأهم أنواع الخير، وأكد العبادات، وأولى ما انفقت فيه نقائص الأوقات، وشمر في إدراكه والتمكن فيه أصحاب الأنفاس الزكيات، ويادر إلى الاهتمام به المسارعون إلى الخيرات، وسابق إلى التحلي به مستقبو المكرمات، وقد تظاهرت على ما ذكرته جمل من الآيات الكريكات، والأحاديث الصحيحة المشهورات، وأقاويل السلف - رضي الله عنهم - النيرات، ولا ضرورة لذكرها هنا لكونها من الواضحات الجليات.

ومن أهم أنواع العلوم: تحقيق معرفة الأحاديث النبويات؛ أعني:

معرفة متونها صحيحها وحسنها وضعيفها متصلها ومرسلها ومقطوعها ومعضلها ومقلوبها ومشهورها وغريبها وعزيزها ومتواترها وآحادها وأفرادها معروفاً وشاذها ومنكرها ومعللها وموضوعها ومدرجها وناسخها ومنسوخها وخاصها وعامها ومجملها ومبينها ومختلفها، وغير ذلك من أنواعها المعروفة.

ومعرفة علم الأسانيد؛ أعني: معرفة حال رجالها وصفاتهم المعتمدة وضبط أسمائهم وأنسابهم ومواليدهم ووفياتهم، وغير ذلك من الصفات.

ومعرفة التدليس والمذلسين وطرق الاعتبار والمتابعات.

ومعرفة حكم اختلاف الرواة في الأسانيد والثنون والوصل والارسل والوقف والرفع والقطع والانقطاع وزیادات الثقات.

ومعرفة الصحابة والتابعين وأتباعهم وأتباع أتباعهم، ومن بعدهم رضي الله عنهم، وعن سائر المؤمنين والمؤمنات، وغير ما ذكرته من علومها المشهورات.

ودليل ما ذكرته أن شرعنا مبني على الكتاب العزيز والسنن الرويات، وعلى السنن مدار أكثر الأحكام الفقهيات، فإن أكثر الآيات الفروغيات مجملات وبيانها في السنن المحكمات.

وقد اتفق العلماء على أن من شرط المجتهد من القاضي والفقي أن

يكون عالماً بالأحاديث الحكميات.

لكني أقتصر على التوسط وأحرص على ترك الإطالات وأوتر الاختصار في كثير من الحالات فأذكر فيه إن شاء الله جملاً من علومه الزاهرات من أحكام الأصول والفروع والآداب والإشارات الزهديات. وبيان نفائس من أصول القواعد الشرعية، وإيضاح معاني الألفاظ اللغوية، وأسماء الرجال، وضبط المشكلات، وبيان أسماء ذوي الكني وأسماء آباء الأبناء والمبهمات والتبسيه على لطيفة من حال بعض الرواة، وغيرهم من المذكورين في بعض الأوقات واستخراج لطائف من خفيات علم الحديث من الثن والاسانيد المستفادات وضبط جمل من الأسماء المؤلفات والمختلفات والجمع بين الأحاديث التي تختلف ظاهراً ويظن بعض من لا يحقق صناعتي الحديث والفقه وأصوله كونها متعارضات،

وأنبه على ما يحضرنى في الحال في الحديث من المسائل العملية، وأشير إلى الأدلة في كل ذلك إشارات إلا في مواطن الحاجة إلى البسط للضرورات.

وأحرص في جميع ذلك على الإيجاز، وإيضاح العبارات.

وحيث أنقل شيئاً من أسماء الرجال واللغة وضبط المشكل والأحكام والمعاني، وغيرها من المقولات، فإن كان مشهوراً لا أضيفه إلى قائله لكثرتهم إلا نادراً لبعض المقاصد الصالحات، وإن كان غريباً أضفته إلى قائله إلا أن أنهل عنه في بعض المواطن لطول الكلام، أو كونه مما تقدم بيانه من الأبواب الماضية وإذا تكرر الحديث، أو الاسم، أو اللفظة من اللغة، ونحوها بسطت المقصود منه في أول مواضعه وإذا مررت على الموضوع الآخر ذكرت أنه تقدم شرحه وبيانه في الباب الفلاني من الأبواب السابقة، وقد اقتصر على بيان تقدمه من غير إضافة، أو أعيد الكلام فيه بعد الموضوع الأول، أو ارتباط كلام، أو نحوه، أو غير ذلك من المصالح المطلوبة.

وأقدم في أول الكتاب جملاً من المقدمات، مما يعظم النفع به - إن شاء الله تعالى - ويحتاج إليه طالبو التحقيقات، وأرتب ذلك في فصول متابعات، ليكون أسهل في مطالعته، وأبعد من السامات، وأنا مستمد المعونة والصيانة واللفظ والرعاية من الله الكريم رب الأرضين والسماوات، مبتهلاً إليه سبحانه وتعالى أن يوفقني وووالي مشايخي وسائر أقاربي وأحبائي، ومن أحسن إلينا بحسن النيات، وأن ييسر لنا الطاعات، وأن يهدينا لها دائماً في ازدياد حتى الممات، وأن يجدد علينا برضاه ومحبه ودوام طاعته، والجمع بيتنا في دار كرامته، وغير ذلك من أنواع المسرات، وأن ينفعنا أجمعين، ومن يقرأ في هذا الكتاب به، وأن يزيل لنا المشورات، وأن لا ينزع منا ما وهبه لنا، ومن به علينا من الخيرات، وأن لا يجعل شيئاً من ذلك فتنة لنا، وأن يعيذنا من كل شيء من المخالفات أنه يجيب الدعوات جزيل العطيات.

فثبت بما ذكرناه أن الانشغال بالحديث من أجل العلوم الراجحات، وأفضل أنواع الخير وأكد القربات، وكيف لا يكون كذلك، وهو مشتمل مع ما ذكرناه على بيان حال أفضل المخلوقات عليه من الله الكريم أفضل الصلوات والسلام والتبريكات، ولقد كان أكثر اشتغال العلماء بالحديث في الأعصار الخاليات حتى لقد كان يجتمع في مجلس الحديث من الطالبين ألوف متكاثرات، فتناقص ذلك، وضعفت المهم، فلم يبق إلا آثار من آثارهم قليلات، والله المستعان على هذه المصيبة، وغيرها من البليات.

وقد جاء في فضل إحياء السنن المماتات أحاديث كثيرة معروفة مشهورات.

فينبغي الاعتناء بعلم الحديث والتحريض عليه؛ لما ذكرنا من الدلالات ولكونه أيضاً من النصيحة لله تعالى وكتابه ورسوله ﷺ وللأئمة والمسلمين والمسلمات، وذلك هو الدين كما صح عن سيد البريات صلوات الله وسلامه عليه، وعلى آله وصحبه وذريته وأزواجه الطاهرات.

ولقد أحسن القائل من جمع أدوات الحديث استنار قلبه واستخرج كنوزه الخفيات، وذلك لكثرة فوائده البارزات والكامنات، وهو جدير بذلك، فإنه كلام أفصح الخلق، ومن أعطي جوامع الكلمات صلى الله عليه وسلم صلوات متضاعفات.

وأصح مصنف في الحديث، بل في العلم مطلقاً الصحيحان للإمامين القدوتين أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري وأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري - رضي الله عنهما -، فلم يوجد لهما نظير في المؤلفات، فينبغي أن يعنى بشرحهما، وتشاع فوائدهما، ويتلطف في استخراج دقائق العلوم من متونهما وأسانيدهما؛ لما ذكرنا من الحجج الظاهرات وأنواع الأدلة المتظاهرات:

فأما صحيح البخاري - رحمه الله -، فقد جمعت في شرحه جملاً مستكثرات مشتملة على نفائس من أنواع العلوم بعبارات وجيزات وأنا مشمر في شرحه راجع من الله الكريم في اتمامه المعونات.

وأما صحيح مسلم - رحمه الله -، فقد استخرت الله تعالى الكريم الرؤوف الرحيم في جمع كتاب شرحه متوسط بين المختصرات والمبسوطات لا من المختصرات المخلات، ولا من المطولات المملات.

ولولا ضعف المهم، وقلة الراغبين، وخوف عدم انتشار الكتاب لقلة الطالبين للمطولات لبسطه قبلت به ما يزيد على مائة من المجلدات من غير تكرار، ولا زيادات عاطلات، بل ذلك لكثرة فوائده وعظم عوائده الخفيات والبارزات، وهو جدير بذلك، فإنه كلام أفصح

المشهور المستعمل بين أهل الحديث، وغيرهم.

وكذا حكى الشيخ الإمام الحافظ أبو عمرو بن الصلاح - رحمه الله - أنه سمع شيخه منصوراً هذا رحمه الله يقول أنه الفراوي بفتح الفاء.

وذكره أبو سعيد السمعاني في كتابه الأنساب بضم الفاء.

وكذا ذكر الضم أيضاً غير السمعاني.

وكان منصور هذا جليلاً شيخاً مكثر ثقة صحيح السماع روى عن أبيه وجده وجد أبيه أبي عبد الله محمد بن الفضل، وروى عن غيرهم مولده في شهر رمضان سنة اثنين وعشرين وخمسائة، وتوفي بشاذياخ نيسابور في شعبان سنة ثمان وستمائة.

وأما أبو عبد الله الفراوي، فهو محمد بن الفضل جد أبي منصور النيسابوري، وقد تقدم تمام نسبه في نسب ابن ابن ابن منصور كان أبو عبد الله هذا الفراوي رحمه الله اماماً بارعاً في الفقه والأصول، وغيرهما كثير الروايات بالأسانيد الصحيحة العاليات رحلت إليه الطلبة من الأقطار وانتشرت الروايات عنه فيما قرب وبعد من الأمصار حتى قالوا فيه للفراوي ألف راوي، وكان يقال له فقيه الحرم لإشاعته ونشره العلم بمكة زادها الله فضلاً وشرفاً.

ذكره الإمام الحافظ أبو القاسم الدمشقي المعروف بابن عساكر رضي الله عنهما فأطنب في الثناء عليه بما هو أهله.

ثم روى عن أبي الحسين عبد الغافر أنه ذكره، فقال: هو فقيه الحرم البارع في الفقه والأصول الحافظ للقواعد.

نشأ بين الصوفية في حجازهم، ووصل إليه بركات أنفاسهم.

وسمع التصانيف والأصول من الإمام زين الإسلام ودرس عليه الأصول والتفسير، ثم اختلف إلى مجلس امام الحرمين، ولزم درسه ما عاش وتفقه عليه وعلق عنه الأصول وصار من جملة المذكورين من أصحابه وخرج حاجاً إلى مكة وعقد المجلس ببغداد وسائر البلاد وأظهر العلم بالحرمين، وكان منه بهما أثر، وذكر ونشر للعلم وعاد إلى نيسابور.

وما تعدى قط حد العلماء، ولا سيرة الصالحين من التواضع والتبذل في الملابس والتعاش.

وتستر بكتابة الشروط لاتصاله بالزمرة الشحامية مصاهرة ليصون بها عرضه وعلمه عن توقع الارفاق وتبلغ بما يكسبه منها في أسباب المعيشة من فنون الأرزاق.

وقعد للتدريس في المدرسة الناصحة وإفادة الطلبة فيها.

وقد سمع المسانيد والصحاح وأكثر عن مشايخ عصره وله مجالس الوعظ والتذكير المشحونة بالفوائد والمبالغة في النصيح وحكايات المشايخ،

اعتصمت بالله، توكلت على الله، ما شاء الله، لا قوة إلا بالله، لا حول، ولا قوة إلا بالله، وحسي الله ونعم الوكيل وله الحمد والفضل والمنة والنعمة، وبه التوفيق واللطف والهداية والعصمة.

١ - باب إسناد الكتاب إلى الإمام مسلم

أما إسنادي فيه: فأخبرنا بجميع صحيح الإمام مسلم بن الحجاج - رحمه الله - الشيخ الأمين العدل الرضوي أبو إسحاق إبراهيم بن أبي حفص عمر بن مضر الواسطي - رحمه الله - بجامع دمشق حمها الله وصانها وسائر بلاد الإسلام وأهله، قال: أخبرنا الإمام ذو الكنى أبو القاسم أبو بكر أبو الفتح منصور بن عبد المنعم الفراوي، قال: أخبرنا الإمام فقيه الحرمين أبو جدي أبو عبد الله محمد بن الفضل الفراوي، قال: أخبرنا أبو الحسين عبد الغافر الفارسي، قال: أخبرنا أحمد محمد بن عيسى الجلودي، قال: أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان الفقيه، أخبرنا الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج رحمه الله.

وهذا الإسناد الذي حصل لنا ولأهل زماننا ممن يشاركتنا فيه في نهاية من العلو بحمد الله تعالى فينتا وبين مسلم ستة، وكذلك اتفقت لنا بهذا العدد رواية الكتب الأربعة التي هي تمام الكتب الخمسة التي هي أصول الإسلام أعني صحيح البخاري ومسلم وسنن أبي داود والترمذي والنسائي، وكذلك وقع لنا بهذا العدد مستند الإمامين أبي عبد الله أحمد بن حنبل ومحمد بن يزيد أعني: ابن ماجه.

ووقع لنا أعلى من هذه الكتب، وإن كانت عالية موطأ الإمام أبي عبد الله مالك بن أنس فينتا وبينه - رحمه الله - سبعة، وهو شيخ شيوخ المذكورين كلهم فتعلم روايتنا لأحاديثه برجل ولله الحمد والمنة وحصل في روايتنا لمسلم لطيفة، وهو أنه إسناد مسلسل بالنيسابوريين وبالمعمرين، فإن رواته كلهم معمرين، وكلهم نيسابوريين من شيخنا أبي إسحاق إلى مسلم. وشيخنا، وإن كان واسطياً، فقد أقام بنيسابور مدة طويلة، والله أعلم.

أما بيان حال روايته فيطول الكلام في تفصي أخبارهم واستقصاء أحوالهم لكن تقتصر على ضبط أسمائهم وأحرف تتعلق بحال بعضهم.

أما شيخنا أبو إسحاق، فكان من أهل الصلاح والمنسوين إلى الخير والفلاح معروفاً بكثرة الصدقات وانفاق المال في وجوه المكرمات ذا عفاف وعبادة ووقار وسكينة وصيانة بلا استكبار توفي - رحمه الله - بالاسكندرية اليوم السابع من رجب سنة أربع وستين وستمائة.

وأما شيخ شيخنا، فهو الإمام ذو الكنى أبو القاسم أبو بكر أبو الفتح منصور بن عبد المنعم بن عبد الله بن محمد بن الفضل بن أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي العباس الصاعدي الفراوي، ثم النيسابوري منسوب إلى فراوة بليدة من ثغر خراسان، وهو بفتح الفاء وضمها، فأما الفتح، فهو

وذكر أحوالهم.

ثمان وأربعين وأربع مئة.

وقال غيره ولد ثلاث وخمسين وثلاث مئة، وسمع منه أئمة الدنيا من الغراء والطائرين والبلدين، وبارك الله سبحانه وتعالى في سماعه، وروايته مع قلة سماعه، وكان المشهور برواية صحيح مسلم وغريب الخطابي في عصره، وسمع الخطابي، وغيره من أهل عصره - رحمه الله - ورضي عنه.

وأما شيخ الفارسي، فهو أبو أحمد محمد بن عيسى بن محمد بن عبد الرحمن بن عمرو بن منصور الزاهد النيسابوري الجلودي بضم الجيم بلا خلاف، قال الإمام أبو سعيد السمعي: هو منسوب إلى الجلود المعروفة جمع جلد.

قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله: عندي أنه منسوب إلى سكة الجلودين بنيسابور الدارسة، وهذا الذي قاله الشيخ أبو عمرو يمكن حل كلام السمعي عليه.

ولما قلت أن الجلودي هذا بضم الجيم بلا خلاف، لأن ابن السكيت وصاحبه ابن قتيبة قالوا في كتابيهما المشهورين: إن الجلودي بفتح الجيم منسوب إلى جلود اسم قرية بإفريقية، وقال غيره أنها بالشام وأراد أن من نسب إلى هذه القرية، فهو بفتح الجيم لكونها مفتوحة، وأما أبو أحمد الجلودي، فليس منسوباً إلى هذه القرية، فليس فيما قاله مخالفة؛ لما ذكرناه، والله أعلم.

قال الحاكم أبو عبد الله: كان أبو أحمد هذا الجلودي شيخاً صالحاً زاهداً من كبار عباد الصوفية أصحاب أكابر المشايخ من أهل الحقائق، وكان ينسخ الكتب، ويأكل من كسب يده، سمع أبا بكر بن خزيمة، ومن كان قبله، وكان يتحلل مذهب سفيان الثوري، ويعرفه.

توفي - رحمه الله - يوم الثلاثاء الرابع والعشرين من ذي الحجة سنة ثمان وستين وثلاث مئة، وهو ابن ثمانين سنة. قال الحاكم: وختم لوفاته سماع صحيح مسلم، وكل من حدث به بعده عن إبراهيم بن محمد بن سفيان، وغيره، فليس بثقة، والله أعلم.

وأما شيخ الجلودي، فهو السيد الجليل أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان النيسابوري الفقيه الزاهد المجتهد العابد.

قال الحاكم أبو عبد الله بن البيع: سمعت محمد بن يزيد العدل يقول: كان إبراهيم ابن محمد بن سفيان مجاب الدعوة.

قال الحاكم: وسمعت أبا عمرو بن نجيد يقول أنه كان من الصالحين. قال الحاكم: كان إبراهيم بن سفيان من العباد المجتهدين، ومن الملازمين لمسلم بن الحجاج، وكان من أصحاب أيوب بن الحسن الزاهد صاحب الرأي يعني الفقيه الحنفي سمع إبراهيم بن سفيان بالحجاز

قال الحافظ أبو القاسم وإلى الإمام محمد الفراوي كانت رحلي الثانية لأنه المقصود بالرحلة في تلك الناحية؛ لما اجتمع فيه من علو الإسناد ووفور العلم وصحة الاعتقاد وحسن الخلق ولين الجانب والاقبال بكلية على الطالب فأقمت في صحبته سنة كاملة وغنمت من مسموعاته فوائد حسنة طائلة، وكان مكرماً لموردي عليه عارفاً بحق قصدي إليه.

ومرض مرضة في مدة مقامي عنده ونهاه الطبيب عن التمكين من القراءة عليه وعرفه أن ذلك ربما كان سبباً لزيادة تأله، فقال لا أستجيز أن أمنعهم من القراءة وربما أكون قد حبست في الدنيا لأجلهم. وكنت أقرأ عليه في حال مرضه، وهو ملقى على فراشه.

ثم عوفي من تلك المرضة وفارقه متوجهاً إلى هراة، فقال لي حين ودعته بعد أن أظهر الجزع لفراقي وربما لا نلتقي بعد هذا، فكان كما قال فجاءنا نعيه إلى هراة وكانت وافته في العشر الأواخر من شوال سنة ثلاثين وخمسمائة ودفن في تربة أبي بكر بن خزيمة رضي الله عنهما.

وذكر الحافظ أيضاً جملاً أخرى من مناقبه حذفها اختصاراً، وذكر أبو سعيد السمعي أنه سأل أبا عبد الله الفراوي هذا عن مولده، فقال مولدي تقدير سنة إحدى وأربعين وأربعمائة قال غيره وتوفي يوم الخميس الحادي، أو الثاني والعشرين من شوال سنة ثلاثين وخمسمائة.

قال الحافظ الشيخ أبو عمرو رحمه الله: له في علم المذهب كتاب انتخب منه فوائد استغريتها، وسمع صحيح مسلم من عبد الغافر في السنة التي توفي فيها عبد الغافر سنة ثمان وأربعين وأربعمائة بقراءة أبي سعيد البحري - رحمه الله - ورضي عنه.

وأما شيخ الفراوي، فهو أبو الحسين عبد الغافر بن محمد بن عبد الغافر بن أحمد بن محمد بن سعيد الفارسي الفسوي، ثم النيسابوري التاجر، وكان سماعه صحيح مسلم من الجلودي سنة خمس وستين وثلاث مئة ذكره ولد له أبو الحسن عبد الغافر بن إسماعيل بن عبد الغافر الفارسي الأديب الإمام المحدث ابن المحدث صاحب التصانيف كذيل تاريخ نيسابور وكتاب مجمع الغرائب والمفهم لشرح غريب صحيح مسلم، وغيرها.

فقال: كان شيخاً ثقة صالحاً صائناً محظوظاً من الدين والدنيا حدوداً في الرواية على قلة سماعه مشهوراً مقصوداً من الأفاق سمع منه الأئمة والصدور وقرأ الحافظ الحسن السمرقندي عليه صحيح مسلم نيفاً وثلاثين مرة وقرأه عليه أبو سعيد البحري نيفاً وعشرين مرة ومن قرأه عليه من مشاهير الأئمة زين الإسلام أبو القاسم يعني القشيري والواحد، وغيرهما استكمل خمسا وتسعين سنة وألحق أحفاد الأحفاد بالأجداد وتوفي يوم الثلاثاء ودفن يوم الأربعاء السادس من شوال سنة

ونيسابور والري والعراق.

قال إبراهيم: فرغ لنا مسلم من قراءة الكتاب في شهر رمضان سنة سبع وخمسين ومائتين.

قال الحاكم مات إبراهيم في رجب سنة ثمان وثلاث مائة - رحمه الله - ورضي عنه،

وأما شيخ إبراهيم بن محمد بن سفيان، فهو الإمام مسلم صاحب الكتاب، وهو أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري نسا النيسابوري وطنا عربي صليبة، وهو أحد أعلام أئمة هذا الشأن وكبار المبرزين فيه وأهل الحفظ والأتقان والرحالين في طلبه إلى أئمة الاقطار والبلدان والمعترف له بالتقدم فيه بلا خلاف عند أهل الحنق والعرفان والمراجع إلى كتابه والمعتمد عليه في كل الزمان.

سمع بخراسان يحيى بن يحيى وإسحاق بن راهويه، وغيرهما وبالري محمد بن مهران الجمال بالجيم وأبا غسان، وغيرهما وبالعراق أحمد بن حنبل وعبد الله بن مسلمة القعنبي، وغيرهما وبالحجاز سعيد بن منصور وأبا مصعب، وغيرهما وبمصر عمرو بن سواد وحرمة بن يحيى، وغيرهما وخلائق كثيرين.

روى عنه جماعات من كبار أئمة عصره وحفاظه وفيهم جماعات في درجته، فمنهم: أبو حاتم الرازي وموسى بن هارون وأحمد بن سلمة وأبو عيسى الترمذي وأبو بكر بن خزيمة ويحيى بن صاعد وأبو عوانة الأسفرائيني وآخرون لا يحصون.

وصنف مسلم - رحمه الله - في علم الحديث كتباً كثيرة منها هذا الكتاب الصحيح الذي من الله الكريم وله الحمد والنعمة والفضل والمنة به على المسلمين وأبقي لمسلم به ذكراً جليلاً وثناً حسناً إلى يوم الدين.

ومنها كتاب المسند الكبير على أسماء الرجال، وكتاب الجامع الكبير على الأبواب، وكتاب العلل، وكتاب أوام المحدثين، وكتاب التمييز، وكتاب من ليس له إلا راو واحد، وكتاب طبقات التابعين، وكتاب المخضرمين، وغير ذلك.

قال الحاكم أبو عبد الله: حدثنا أبو الفضل محمد بن إبراهيم، قال: سمعت أحمد بن سلمة يقول: رأيت أبا زرعة وأبا حاتم يقدمان مسلم بن الحجاج في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما، وفي رواية: في معرفة الحديث.

قلت: ومن حقق نظره في صحيح مسلم - رحمه الله - واطلع على ما أورده في أسانيده وترتيبه وحسن سياقه وبيدع طريقته من نقائص التحقيق وجواهر التدقيق وأنواع الورع والاحتياط والتحري في الرواية وتلخيص الطرق واختصارها وضبط متفرقاتها وانتشارها وكثرة اطلاعه

واتساع روايته، وغير ذلك مما فيه من المحاسن والاعجوبات واللطائف الظاهرات والخفيات علم أنه امام لا يلحقه من بعد عصره وقل من يساويه، بل يدانيه من أهل وقته ودهره، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم.

وأنا أقصر من أخباره ﷺ على هذا القدر، فإن أحواله - رحمه الله - ومناقبه لا تستقصى لبعدها عن أن تحصى، وقد دلت بما ذكرت من الإشارة إلى حالته على ما أهملت من جميل طريقته والله الكريم أسأله أن يجزل في مثوبته، وأن يجمع بيتنا وبينه مع أحباتنا في دار كرامته بفضله وجوده ولطفه ورحمته، وقد قدمت أن أوتر الاختصار وأحاذر التطويل الممل والاكثار.

توفي مسلم - رحمه الله - بنيسابور سنة إحدى وستين وميتين.

قال الحاكم أبو عبد الله بن البيع في كتاب المزيين لرواة الأخبار: سمعت أبا عبد الله بن الأخرم الحافظ - رحمه الله - يقول: توفي مسلم بن الحجاج - رحمه الله - عشية الأحد ودفن يوم الاثنين لخمس بقين من رجب سنة إحدى وستين وميتين، وهو ابن خمس وخمسين سنة - رحمه الله - ورضي عنه.

٢ - باب شهرة صحيح مسلم

وهو متواتر عنه من حيث الجملة فالعلم القطعي حاصل بأنه تصنيف أبي الحسين مسلم بن الحجاج.

وأما من حيث الرواية المتصلة بالإسناد المتصل بمسلم، فقد انحصرت طريقته عنده في هذه البلدان والأزمان في رواية أبي إسحاق إبراهيم ابن محمد بن سفيان عن مسلم.

ويروى في بلاد المغرب مع ذلك عن أبي محمد أحمد بن علي القلاسي عن مسلم.

ورواه عن ابن سفيان جماعة منهم الجلودي، وعن الجلودي جماعة منهم الفارسي، وعن جماعة منهم الفراوي، وعن خلائق منهم منصور، وعن خلائق منهم شيخنا أبو إسحاق.

قال الشيخ الإمام الحافظ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله: وأما القلاسي فوقعت روايته عند أهل الغرب، ولا رواية له عند غيرهم دخلت روايته إليه من جهة أبي عبد الله محمد بن يحيى بن الحذاء التميمي القرطبي، وغيره سمعوها بمصر من أبي العلاء عبد الوهاب بن عيسى بن عبد الرحمن بن ماهان البغدادي، قال: حدثنا أبو بكر أحمد بن محمد بن يحيى الأشقر الفقيه على مذهب الشافعي، قال: حدثنا أبو محمد القلاسي، قال: حدثنا مسلم إلا ثلاثة أجزاء من آخر الكتاب أولها حديث الإفك الطويل، فإن أبا العلاء بن ماهان كان يروي ذلك عن أبي أحمد الجلودي

عن أبي سفيان عن مسلم رحمه الله.

وعندها في الأصل المأخوذ عن الجلودي ما صورته إلى هنا قرأت عليه يعني على الجلودي عن مسلم، ومن هنا، قال: حدثنا مسلم.

وفي أصل الحافظ أبي القاسم عندها بخطه من هنا يقول حدثنا مسلم وإلى هنا شك.

الفاتت الثاني لإبراهيم أوله في أول الوصايا قول مسلم حدثنا أبو خيثمة زهير بن حرب ومحمد بن المثنى اللفظ لمحمد بن المثنى في حديث ابن عمر ما حق أمرى مسلم له شيء يريد أن يوصي فيه إلى قوله في آخر حديث رواه في قصة حويصة وعيصه في القسامة حدثني إسحاق بن منصور أخبرنا بشر بن عمرو، قال: سمعت مالك بن أنس الحديث، وهو مقدار عشر ورقات

ففي الأصل المأخوذ عن الجلودي والأصل الذي بخط الحافظ أبي عامر العبدري ذكر انتهاء هذا الفوات عند أول هذا الحديث وعود قول إبراهيم حدثنا مسلم.

وفي أصل الحافظ أبي القاسم الدمشقي شبه التردد في أن هذا الحديث داخل في الفوات، أو غير داخل فيه والاعتماد على الأول.

الفاتت الثالث أوله قول مسلم في أحاديث الامارة والخلافة حدثني زهير بن حرب حدثنا شبابة حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ إنما الإمام جنة ويمتد إلى قوله في كتاب الصيد والذبائح حدثنا محمد بن مهران الرازي حدثنا أبو عبد الله حماد بن خالد الخطاط حديث أبي ثعلبة الخشني إذا رميت سهمك.

فمن أول هذا الحديث عاد قول إبراهيم حدثنا مسلم، وهذا الفوات أكثرها، وهو نحو ثمانين عشرة ورقة، وفي أوله بخط الحافظ الكبير أبي حازم العبدوي النيسابوري، وكان يروي الكتاب عن محمد بن يزيد العدل عن إبراهيم ما صورته من هنا يقول إبراهيم قال مسلم.

وهو في الأصل المأخوذ عن الجلودي وأصل أبي عامر العبدري وأصل أبي القاسم الدمشقي بكلمة عن.

وهكذا في الفاتت الذي سبق في الأصل المأخوذ عن الجلودي وأصل أبي عامر العبدري وأصل أبي القاسم.

وذلك يحتمل كونه روى ذلك عن مسلم بالوجادة ويحتمل الاجازة، ولكن في بعض النسخ التصريح في بعض ذلك، أو كله يكون ذلك عن مسلم بالاجازة، والله أعلم. هذا آخر كلام الشيخ - رحمه الله -.

٥- باب فائدة الإسناد بعد التدوين

قال الشيخ الإمام أبو عمرو بن الصلاح - رحمه الله -: اعلم أن الرواية بالأسانيد المتصلة ليس المقصود منها في عصرنا وكثير من الأعصار قبله إثبات ما يروي إذ لا يخلو إسناد منها عن شيخ لا يدري ما يرويه، ولا

٣- باب الفرق بين: "حدثنا وأخبرنا"

قال الشيخ الإمام الحافظ أبو عمرو وعثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح رحمه الله: اختلف النسخ في رواية الجلودي عن إبراهيم بن سفيان هل هي بحدثنا إبراهيم، أو أخبرنا والتردد واقع في أنه سمع لفظ إبراهيم، أو قرأه عليه فالأحوط أن يقال: أخبرنا إبراهيم حدثنا إبراهيم فليفظ القاري بهما على البذل، قال: وجائز لنا الاختصار على أخبرنا، فإنه كذلك فيما نقلته من ثبت الفراوي من خط صاحبه عبد الرزاق الطبرسي، وفيما انتخبته بنيسابور من الكتاب من أصل فيه سماع شيخنا المؤيد، وهو كذلك بخط الحافظ أبي القاسم الدمشقي العسكري عن الفراوي، وفي غير ذلك، وأيضاً فحكم المتردد في ذلك المصير إلى أخبرنا، لأن كل تحديث من حديث الحقيقة إخبار، وليس كل إخبار تحديثاً.

٤- فوات إبراهيم بن سفيان بعض الأحاديث من مسلم

قال الشيخ الإمام أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله: اعلم أن إبراهيم بن سفيان في الكتاب فاتناً لم يسمعه من مسلم يقال فيه أخبرنا إبراهيم عن مسلم، ولا يقال فيه أخبرنا مسلم ولا حدثنا مسلم، وروايته لذلك عن مسلم إما بطريقة الإجازة، وإما بطريقة الوجادة، وقد غفل أكثر الرواة عن تبين ذلك وتحقيقه في فهارسهم وتسميعاتهم واجازاتهم، وغيرها، بل يقولون في جميع الكتاب أخبرنا إبراهيم، قال: أخبرنا مسلم،

وهذا الفوات في ثلاثة مواضع محققة في أصول معتمدة.

فأولها في كتاب الحج في باب الخلق والتقصير حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: رحم الله الخلقين برواية ابن نمير.

فشاهدت عنده في أصل الحافظ أبي القاسم الدمشقي بخطه ما صورته أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان عن مسلم، قال: حدثنا ابن نمير حدثنا أبي حدثنا عبيد الله بن عمر الحديث.

وكذلك في أصل بخط الحافظ أبي عامر العبدري إلا أنه، قال: حدثنا أبو إسحاق.

وشاهدت عنده في أصل قديم مأخوذ عن أبي أحمد الجلودي ما صورته من ها هنا قرأت على أبي أحمد حدثكم إبراهيم عن مسلم.

وكذا كان في كتابه إلى العلامة.

وقال الشيخ - رحمه الله - وهذه العلامة هي بعد ثمان ورقات، أو نحوها عند أول حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا استوى على بعيره خارجاً إلى سفر كبر ثلاثاً.

يعمله في صحيحه بهذا المذهب لكونه يجمع طرقاً كثيرة يتعذر معها وجود هذا الحكم الذي جوزه والله أعلم.

وقد انفرد مسلم بفائدة حسنة وهي كونه أسهل متناً من حيث إنه جعل لكل حديث موضعاً واحداً يليق به جمع فيه طرقه التي ارتضاها واختار ذكرها وأورد فيه أسانيد المتعددة والأفاظه المختلفة فيسهل على الطالب النظر في وجوهه واستثمارها ويحصل له الثقة بجميع ما أورده مسلم من طرقه بخلاف البخاري، فإنه يذكر تلك الوجوه المختلفة في أبواب متفرقة متباعدة وكثير منها يذكره في غير باب الذي يسبق إلى الفهم أنه أولى به، وذلك لدقيقة يفهمها البخاري منه فيصعب على الطالب جمع طرقه وحصول الثقة بجميع ما ذكره البخاري من طرق هذا الحديث.

وقد رأيت جماعة من الحفاظ المتأخرين غلطوا في مثل هذا فنصروا رواية البخاري أحاديث هي موجودة في صحيحه في غير مظانها السابقة إلى الفهم، والله أعلم.

ومما جاء في فضل صحيح مسلم ما بلغنا عن مكى بن عبدان أحد حفاظ نيسابور أنه قال: سمعت مسلم بن الحجاج رحمه الله يقول لو أن أهل الحديث يكتبون مائتي سنة الحديث فمدارهم على هذا المسند يعني صحيحه.

قال وسمعت مسلماً يقول عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي فكل ما أشار أن له علة تركه وكل ما قال إنه صحيح، وليس له علة خرجته، وذكر غيره ما رواه الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي بإسناده عن مسلم - رحمه الله - قال صنف هذا المسند الصحيح من ثلاث مئة ألف حديث مسموعة.

٧- باب شرط مسلم في الصحيح

قال الشيخ الإمام أبو عمرو بن الصلاح - رحمه الله -: شرط مسلم - رحمه الله تعالى - في صحيحه أن يكون الحديث متصل الإسناد بنقل الثقة عن الثقة من أوله إلى متناه سالماً من الشذوذ والعلة.

قال: وهذا حد الصحيح فكل حديث اجتمعت فيه هذه الشروط، فهو صحيح بلا خلاف بين أهل الحديث، وما اختلفوا في صحته من الأحاديث، فقد يكون سبب اختلافهم انتفاء شرط من هذه الشروط وبينهم خلاف في اشتراطه كما إذا كان بعض الرواة مستوراً، أو كان الحديث مرسلًا، وقد يكون سبب اختلافهم أنه هل اجتمعت فيه هذه الشروط أم انتفى بعضها، وهذا هو الأغلب في ذلك كما إذا كان الحديث في رواته من اختلف في كونه من شرط الصحيح، فإذا كان الحديث رواته كلهم ثقات غير أن فيهم أبا الزبير المكّي مثلاً، أو سهيل بن أبي صالح، أو العلاء بن عبد الرحمن، أو حماد بن سلمة قالوا فيه هذا حديث صحيح على شرط مسلم، وليس بصحيح على شرط البخاري لكون هؤلاء عند

يضبط ما في كتابه ضبطاً يصلح، لأن يعتمد عليه في ثبوته، وإنما المقصود بها إبقاء سلسلة الإسناد التي خصت بها هذه الأمة زادها الله كرامة.

وإذا كان كذلك فسيبيل من أراد الاحتجاج بحديث من صحيح مسلم وأشباهه أن يتقله من أصل مقابل على يدي تفتين بأصول صحيحة متعددة مروية بروايات متنوعة ليحصل له بذلك مع اشتهاه هذه الكتب ويعدها عن أن تقصد بالتبديل والتحريف الثقة بصحة ما اتفقت عليه تلك الأصول، فقد تكرر تلك الأصول للمقابل بها كثرة تنزل منزلة التواتر، أو منزلة الاستفاضة هذا كلام الشيخ وهذا الذي قاله محمول على الاستحباب والاستظهار والا فلا يشترط تعدد الأصول والروايات، فإن الأصل الصحيح المعتمد يكفي وتكفي المقابلة به، والله أعلم.

٦- باب أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى

اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم وتلقتهما الأمة بالقبول وكتاب البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة، وقد صح أن مسلماً كان ممن يستفيد من البخاري ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث.

وهذا الذي ذكرناه من ترجيح كتاب البخاري هو المذهب المختار الذي قاله الجماهير وأهل الاتقان والحدق والغوص على أسرار الحديث.

وقال أبو علي الحسين بن علي النيسابوري الحافظ شيخ الحاكم أبي عبد الله بن البيع كتاب مسلم أصح ووافقه بعض شيوخ المغرب والصحيح الأول.

وقد قرر الإمام الحافظ الفقيه النظار أبو بكر الإسماعيلي - رحمه الله - في كتابه المدخل ترجيح كتاب البخاري.

ورويانا عن الإمام أبي عبد الرحمن النسائي - رحمه الله - أنه قال ما في هذه الكتب كلها أجود من كتاب البخاري.

قلت ومن أخصر ما ترجح به اتفاق العلماء على أن البخاري أجل من مسلم وأعلم بصناعة الحديث منه، وقد انتخب علمه ولخص ما ارتضاه في هذا الكتاب وبقي في تهذيبه واتقانه ست عشرة سنة وجمعه من ألف مؤلفة من الأحاديث الصحيحة، وقد ذكرت دلائل هذا كله في أول شرح صحيح البخاري.

ومما ترجح به كتاب البخاري أن مسلماً - رحمه الله - كان مذهبه، بل نقل الإجماع في أول صحيحه أن الإسناد المعتبر له حكم الموصول بسمعت بمجرد كون المتن والمعتبر عنه كانا في عصر واحد، وإن لم يثبت اجتماعهما.

والبخاري لا يحمله على الاتصال حتى يثبت اجتماعهما.

وهذا المذهب يرجح كتاب البخاري، وإن كنا لا نحكم على مسلم

الانقطاع قد قال ذلك، أو رواه واتصل الإسناد منه على الشرط مثل أن يقولوا روى الزهري عن فلان ونسوقا إسنادة الصحيح فحال الكاين
يوجب أن ذلك من الصحيح عندهما.

وكذلك ما رواه عن ذكره بلفظ مبهم لم يعرف به وأورده أصلاً
محتجين به، وذلك مثل حديثي بعض أصحابنا ونحو ذلك.

قال، وذكر الحافظ أبو على الغساني الجباني أن الانقطاع وقع فيما
رواه مسلم في كتابه في أربعة عشر موضعاً.

أولها: في التيمم [برقم ٣٦٩] قوله في حديث أبي الجهم: وروى
الليث بن سعد.

ثم قوله في كتاب الصلاة في باب الصلاة على النبي ﷺ حدثنا
صاحب لنا عن إسماعيل بن زكريا عن الأعمش، وهذا في رواية أبي
العلاء بن ماهان وسلمت رواية أبي أحمد الجلودي من هذا، فقال فيه
مسلم حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا إسماعيل بن زكريا.

ثم في باب السكوت بين التكبير والقراءة [برقم: ٥٥٩] قوله وحدث
عن يحيى بن حسان ويونس المؤدب.

ثم قوله في كتاب الجنائز [برقم ٩٧٤] في حديث عائشة رضي الله
عنها في خروج النبي ﷺ إلى البقيع ليلاً: وحدثني من سمع حجاجاً
الأعور واللفظ له، قال: حدثنا ابن جريج، وقوله في باب الحوائج
[برقم ١٥٥٧] في حديث عائشة رضي الله عنها حدثني غير واحد من
أصحابنا قالوا حدثنا إسماعيل بن أبي أوس.

وقوله في هذا الباب [برقم ١٥٥٨]، وروى الليث بن سعد قال
حدثني جعفر بن ربيعة، وذكر حديث كعب بن مالك في تقاضي ابن أبي
حلد.

وقوله في باب احتكار الطعام [برقم ١٦٠٦] في حديث معمر بن
عبد الله العدوي حدثني بعض أصحابنا عن عمرو بن عون.

وقوله في صفة النبي ﷺ [برقم ٢٢٨٨] وحدثني عن أبي اسامة ومن
روى ذلك عنه إبراهيم بن سعيد الجوهري، قال: حدثنا أبو اسامة، وذكر
أبو علي أنه رواه أبو أحمد الجلودي عن محمد بن المسيب الأرغواني عن
إبراهيم بن سعيد.

قال الشيخ: ورواه من غير طريق أبي أحمد عن محمد بن المسيب،
ورواه غير ابن المسيب عن إبراهيم الجوهري، وسنورد ذلك في موضعه -
إن شاء الله تعالى -.

وقوله في آخر الفضائل [برقم ٢٥٣٧] في حديث ابن عمر رضي الله
عنهما عن رسول الله ﷺ رأيتمكم ليلتكم هذه رواية مسلم إياه موصلاً
عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه، ثم قال: حدثني عبد الله بن عبد

مسلم من اجتمعت فيهم الشروط المعتبرة، ولم يثبت عند البخاري ذلك
فيهم.

وكذا حال البخاري فيماخرجه من حديث عكرمة مولى ابن عباس
وإسحاق بن محمد الفروي وعمرو بن مرزوق، وغيرهم ممن احتج بهم
البخاري، ولم يحتج بهم مسلم.

قال الحاكم أبو عبد الله الحافظ النيسابوري في كتابه المدخل إلى معرفة
المستدرک: عدد من خرج لهم البخاري في الجامع الصحيح، ولم يخرج لهم
مسلم أربع مائة وأربعة وثلاثون شيخاً وعدد من احتج بهم مسلم في
المستند الصحيح، ولم يحتج بهم البخاري في الجامع الصحيح ستمائة
وخمسة وعشرون شيخاً، والله أعلم.

وأما قول مسلم - رحمه الله - في صحيحه في باب صفة صلاة
رسول الله ﷺ ليس كل شيء صحيح عندي وضعت ههنا يعني في كتابه
هذا الصحيح، وإنما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه فمشكل فقد وضع فيه
أحاديث كثيرة مختلفاً في صحتها لكونها من حديث من ذكرناه، ومن لم
نذكره ممن اختلفوا في صحة حديثه،

قال الشيخ وجوابه من وجهين:

أحدهما: أن مراده أنه لم يضع فيه إلا ما وجد عنده فيه شروط
الصحيح المجمع عليه، وإن لم يظهر اجتماعها في بعض الأحاديث عند
بعضهم.

والثاني: أنه أراد أنه لم يضع فيه ما اختلفت الثقات فيه في نفس
الحديث متناً، أو إسناداً، ولم يرد ما كان اختلافهم؛ إنما هو في توثيق بعض
رواته، وهذا هو الظاهر من كلامه، فإنه ذكر ذلك؛ لما سئل عن حديث
أبي هريرة، فإذا قرأ، فأنتصروا هل هو صحيح، فقال هو عندي صحيح
فقل لم لم تضعه ههنا فأجاب بالكلام المذكور.

ومع هذا، فقد اشتمل كتابه على أحاديث اختلفوا في إسنادها، أو
متنها لصحتها عنده، وفي ذلك ذهنول منه عن هذا الشرط، أو سبب آخر،
وقد استدركت وعللت هذا آخر كلام الشيخ رحمه الله.

٨ - باب المعلقات عند مسلم

قال الشيخ الإمام أبو عمرو بن الصلاح - رحمه الله - : ما وقع في
صحيح البخاري ومسلم مما صورته صورة المنقطع ليس ملتحقاً بالمنقطع
في خروجه من حيز الصحيح إلى حيز الضعيف، ويسمي هذا النوع تعليقاً
سماه به الإمام أبو الحسن الدارقطني ويذكره الحميدي في الجمع بين
الصحيحين وكذا غيره من المغاربة، وهو في كتاب البخاري كثير جداً، وفي
كتاب مسلم قليل جداً.

قال: فإذا كان التعليق منهما بلفظ فيه جزم بأن من بينهما وبينه

الثقات على ما سنويه عنه فيما بعد - إن شاء الله تعالى -.

قال الشيخ أبو عمرو - رحمه الله -: وهكذا الأمر في تعليقات البخاري بالفاظ جازمة مثبتة على الصفة التي ذكرناها كمثل ما قال فيه قال فلان، أو روى فلان، أو ذكر فلان، أو نحو ذلك، ولم يصب أبو محمد بن حزم الظاهري حيث جعل مثل ذلك انقطاعاً قادحاً في الصحة، واستروح إلى ذلك في تقرير مذهبه الفاسد في إباحة الملاهي^(١)، وزعمه أنه لم يصح في تحريمها حديث مجيباً عن حديث أبي عامر، أو أبي مالك الأشعري عن رسول الله ﷺ: ليكون في أمي أقوام يستحلون الحر، والخمر والمعازف إلى آخر الحديث، فزعم أنه، وإن أخرجه البخاري، فهو غير صحيح، لأن البخاري قال فيه: قال هشام بن عمار وسأقه بإسناده، فهو منقطع فيما بين البخاري وهشام، وهذا خطأ من ابن حزم من وجوه:

أحدها: أنه لا انقطاع في هذا أصلاً من جهة أن البخاري لقي هشاماً، وسمع منه، وقد قرنا في كتابنا علوم الحديث أنه إذا تحقق اللقاء والسماع مع السلامة من التدليس حمل ما يرويه عنه على السماع بأي لفظ كان كما يحمل قول الصحابي قال رسول الله ﷺ على سماعه منه إذا لم يظهر خلافه وكذا غير قال من الألفاظ.

الثاني: أن هذا الحديث بعينه معروف بالاتصال بصريح لفظه من غير جهة البخاري.

الثالث: أنه إن كان ذلك انقطاعاً فمثل ذلك في الكتابين غير ملحق بالانقطاع القادح؛ لما عرف من عادتتهما وشرطهما، وذكرهما ذلك في كتاب موضوع لذكر الصحيح خاصة، فلن يستجيزا فيه الجزم المذكور من غير ثبت وثبوت بخلاف الانقطاع، أو الإرسال الصادر من غيرهما هذا كله في المعلق بلفظ الجزم.

أما إذا لم يكن ذلك منهما بلفظ جازم مثبت له عن ذكره عنه على الصفة التي تقدم ذكرها مثل أن يقولوا: روي عن فلان، أو ذكر عن فلان، أو في الباب عن فلان، ونحو ذلك، فليس ذلك في حكم التعليق الذي ذكرناه، ولكن يستأنس بإيرادهما له، وأما قول مسلم في خطبة كتابه، وقد ذكر عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: أمرنا رسول الله ﷺ أن ننزل الناس منازلهم، فهذا بالنظر إلى أن لفظه ليس جازماً لا يقتضي حكمه بصحته، وبالنظر إلى أنه احتج به وأورده إيراد الأصول لا إيراد الشواهد يقتضي حكمه بصحته ومع ذلك، فقد حكم الحاكم أبو عبد الله الحافظ في كتابه كتاب معرفة علوم الحديث بصحته، وأخرجه أبو داود في سننه بإسناده مفرداً به، وذكر أن الراوي له عن عائشة ميمون بن أبي شبيب،

الرحمن الدارمي، قال: أخبرنا أبو اليمان، قال: أخبرنا شعيب، ورواه الليث عن عبد الرحمن بن خالد بن مسافر كلاهما عن الزهري بإسناد معمر كمثل حديثه.

وقول مسلم في آخر كتاب القدر [برقم ٢٦٦٩] في حديث أبي سعيد الخدري ﷺ: لتركين سنن من قبلكم، حدثني عدة من أصحابنا عن سعيد بن أبي مريم، وهذا قد وصله إبراهيم بن محمد ابن سفيان عن محمد بن يحيى عن ابن أبي مريم.

قال الشيخ: وإنما أورده مسلم على وجه المتابعة والاستشهاد،

وقوله فيما سبق في الاستشهاد والمتابعة في حديث البراء بن عازب في الصلاة الوسطى [برقم ٦٣٠] بعد أن رواه موصولاً، ورواه الأشجعي عن سفيان الثوري إلى آخره.

وقوله أيضاً في الرجم [برقم ١٦٩١] في المتابعة؛ لما رواه موصولاً من حديث أبي هريرة في الذي اعترف على نفسه بالزنى.

ورواه الليث أيضاً عن عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن ابن شهاب بهذا الإسناد.

وقوله في كتاب الامارة [برقم ١٨٥٥] في المتابعة؛ لما رواه متصلاً من حديث عوف بن مالك خيار أئمتكم الذين تحبونهم، ورواه معاوية بن صالح عن ربيعة بن يزيد.

قال الشيخ: وذكر أبو على فيما رواه عندنا من كتابه في الرابع عشر حديث ابن عمر أرأيتمكم ليلتكم هذه المذكور في الفضائل، وقد ذكره مرة أخرى فيسقط هذا من العدد، ويسقط الحديث الثاني لكون الجلودي رواه عن مسلم موصولاً، وروايته هي المعتمدة المشهورة فهي إذاً اثنا عشر^(١) لا أربعة عشر.

قال الشيخ: وأخذ هذا عن أبي على أبو عبد الله المازري صاحب المعلم فأطلق أن في الكتاب أحاديث مقطوعة في أربعة عشر موضعاً، وهذا يوهم خلافاً في ذلك، وليس ذلك كذلك، وليس شيء من هذا والحمد لله مخرجاً؛ لما وجد فيه من حيز الصحيح، بل هي موصولة من جهات صحيحة لا سيما ما كان منها مذكوراً على وجه المتابعة في نفس الكتاب وصلها فاكفي بكون ذلك معروفاً عند أهل الحديث كما أنه روى عن جماعة من الضعفاء اعتماداً على كون ما رواه عنهم معروفاً من رواية

(١) بل يزداد عليها أربعة تعاليق وشبهها لم يذكرها ابن الصلاح هنا ولا غيره ممن جمع التعاليق:

الأول: رقم (٥٩٠). وفيه: بلغني أنّ طارقاً قال لابنه.

الثاني: رقم (٥٩٥). وفيه: وزاد غير تقيّة في هذا الحديث عن الليث.

الثالث: رقم (١٧٨٠). وفيه: زاد غير شيبان فقال:.

الرابع: رقم (١٨٠٢). وفيه: ونسبه غير ابن وهب فقال:.

(٢) وقد رددت عليه في توهمه تحليل الحديث الذي أخرجه البخاري، في حين ظن بعضهم أنّي أتابعه. انظر مقدمتي على كتابه "حجة الوداع".

وقال في جزء له ما اتفق البخاري ومسلم على إخراجهم، فهو مقطوع

بصدق خبره ثابت يقينا لتلقي الأمة ذلك بالقبول، وذلك يفيد العلم النظري، وهو في إفادة العلم كالتواتر إلا أن التواتر يفيد العلم الضروري وتلقي الأمة بالقبول يفيد العلم النظري، وقد اتفقت الأمة على أن ما اتفق البخاري ومسلم على صحته، فهو حق وصلح.

قال الشيخ في علوم الحديث: وقد كنت أميل إلى أن ما اتفقنا عليه، فهو مظنون وأحسبه مذهبا قويا، وقد بان لي الآن أنه ليس كذلك، وأن الصواب أنه يفيد العلم.

وهذا الذي ذكره الشيخ في هذه المواضع خلاف ما قاله المحققون والأكثر، فإنهم قالوا أحاديث الصحيحين التي ليست بمتواترة؛ إنما تفيد الظن، فإنها آحاد والآحاد؛ إنما تفيد الظن على ما تقرر، ولا فرق بين البخاري ومسلم، وغيرهما في ذلك وتلقي الأمة بالقبول؛ إنما أفادنا وجوب العمل بما فيهما، وهذا متفق عليه، فإن أخبار الآحاد التي في غيرهما يجب العمل بها إذا صحت أسانيدُها، ولا تفيد إلا الظن فكذا الصحيحان، وإنما يفرق الصحيحان، وغيرهما من الكتب في كون ما فيهما صحيحاً لا يحتاج إلى النظر فيه، بل يجب العمل به مطلقاً، وما كان في غيرهم لا يعمل به حتى ينظر وتوجد فيه شروط الصحيح، ولا يلزم من إجماع الأمة على العمل بما فيهما إجماعهم على أنه مقطوع بأنه كلام النبي، وقد اشتهر انكار ابن برهان الإمام على من قال بما قاله الشيخ وبالسلف في تغليظه.

وأما ما قاله الشيخ - رحمه الله - في تأويل كلام إمام الحرمين في عدم الحث، فهو بناء على ما اختاره الشيخ، وأما على مذهب الأكثرين فيحتمل أنه أراد أنه لا يثبت ظاهراً، ولا يستحب له التزام الحث حتى تستحب له الرجعة كما لو حلف بمثل ذلك في غير الصحيحين، فإننا لا نحته لكن تستحب له الرجعة احتياطاً لاحتمال الحث، وهو ظاهر، وأما الصحيحان فاحتمال الحث فيهما في غاية من الضعف فلا تستحب له المراجعة لضعف احتمال موجبها، والله أعلم.

١٠ - باب عدد أحاديث البخاري ومسلم دون المكررات

قال الشيخ أبو عمرو - رحمه الله - روي عن أبي قريش الحافظ قال كنت عند أبي زرعة الرازي فجاء مسلم بن الحجاج فسلم عليه وجلس ساعة وتذكروا فلما قام قلت له هذا جمع أربعة آلاف حديث في الصحيح قال أبو زرعة فلمن ترك الباقي، قال الشيخ أراد أن كتابه هذا أربعة آلاف حديث أصول دون المكررات وكذا كتاب البخاري ذكر أنه أربعة آلاف حديث بإسقاط المكرر وبالمكرر سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً، ثم إن مسلماً - رحمه الله - رتب كتابه على أبواب، فهو مبوب في الحقيقة ولكنه لم يذكر تراجم الأبواب فيه لئلا يزداد بها حجم الكتاب، أو

ولم يدركها.

قال الشيخ: وفيما قاله أبو داود نظر، فإنه كوفي متقدم قد أدرك المغيرة بن شعبة، ومات المغيرة قبل عائشة، وعند مسلم التعاصر مع إمكان التلاقي كافٍ في ثبوت الإدراك.

فلو ورد عن ميمون أنه قال لم ألق عائشة استقام لأبي داود الجزم بعدم إدراكه وهيئات ذلك هذا آخر كلام الشيخ.

قلت: وحديث عائشة هذا قد رواه البزار في مسنده، وقال: هذا الحديث لا يعلم عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه، وقد روي عن عائشة من غير هذا الوجه موقوفاً، والله أعلم.

٩ - باب تلقي الأمة لصحيح مسلم بالقبول

قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح - رحمه الله -: جميع ما حكم مسلم - رحمه الله - بصحته في هذا الكتاب، فهو مقطوع بصحته والعلم النظري حاصل بصحته في نفس الأمر وهكذا ما حكم البخاري بصحته في كتابه وذلك، لأن الأمة تلقت ذلك بالقبول سوي من لا يعتد بخلافه ووافقه في الإجماع.

قال الشيخ والذي نختاره أن تلقي الأمة للخبر المنحط عن درجة التواتر بالقبول يوجب العلم النظري بصدقه خلافاً لبعض محققي الأصوليين حيث نفى ذلك بناء على أنه لا يفيد في حق كل منهم إلا الظن، وإنما قبله لأنه يجب عليه العمل بالظن والظن قد يخطئ.

قال الشيخ: وهذا مندفع، لأن ظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ والأمة في إجماعها معصومة من الخطأ، وقد قال إمام الحرمين لو حلف إنسان بطلاق امرأته أن ما في كتابي البخاري ومسلم مما حكما بصحته من قول النبي ﷺ لما ألزمته الطلاق، ولا حشيه لإجماع علماء المسلمين على صحتها.

قال الشيخ ولقائل أن يقول إنه لا يثبت ولو لم يجمع المسلمون على صحتها للشك في الحث، فإنه لو حلف بذلك في حديث ليست هذه صفته لم يثبت، وإن كان راويه فاسقاً فعدم الحث حاصل قبل الإجماع فلا يضاف إلى الإجماع.

قال الشيخ والجواب أن المضاف إلى الإجماع هو القطع بعدم الحث ظاهراً وباطناً، وأما عند الشك فعدم الحث محكوم به ظاهراً مع احتمال وجوده باطناً فعلى هذا يحمل كلام إمام الحرمين، فهو اللائق بتحقيقه، فإذا علم هذا، فما أخذ على البخاري ومسلم وقدر فيه معتمد من الحفاظ، فهو مستثنى مما ذكرناه لعدم الإجماع على تلقيه بالقبول، وما ذلك إلا في مواضع قليلة سننبه على ما وقع في هذا الكتاب منها إن شاء الله تعالى، وهذا آخر ما ذكره الشيخ أبو عمرو - رحمه الله - هنا.

ولغير ذلك قلت، وقد ترجم جماعة أبوابه بترجم بعضها وبعضها ليس بجيد إما لقصور في عبارة الترجمة، وإما لركاكة لفظها، وأما لغير ذلك وإن شاء الله أحرص على التعبير عنها بعبارات تليق بها في مواضعها، والله أعلم.

وربما كان في بعضه اختلاف في المعنى، ولكن كان خفياً لا يفتن له إلا ماهر في العلوم التي ذكرتها في أول الفصل مع اطلاع على دقائق الفقه ومذاهب الفقهاء وسرى في هذا الشرح من فوائد ذلك ما تقر به عينك - إن شاء الله تعالى - وينبغي أن ندقق النظر في فهم غرض مسلم من ذلك.

١١ - باب عناية الإمام مسلم بألفاظ الرواية والأداء

سلك مسلم - رحمه الله - في صحيحه طرقاً بالغة في الاحتياط والإتقان والورع والمعرفة، وذلك مصرح بكمال ورعة وتعام معرفته وغزارة علومه وشدة تحقيقه بحفظه وتعددده في هذا الشأن وتمكنه من أنواع معارفه وتبريزه في صناعته وعلو محله في التمييز بين دقائق علومه لا يهتدي إليها إلا أفراد في الأعصار فرحمه الله ورضي عنه وأنا أذكره أحرفاً من أمثلة ذلك تنبهاً بها على ماسواها إذ لا يعرف حقيقة حاله إلا من أحسن النظر في كتابه مع كمال أهليته ومعرفته بأنواع العلوم التي يفتقر إليها صاحب هذه الصناعة كالفقه والأصولين والعربية وأسماء الرجال ودقائق علم الأسانيد والتاريخ ومعاشرة أهل هذه الصناعة ومباحثهم ومع حسن الفكر ونباهة الذهن ومداومة الاشتغال به، وغير ذلك من الأدوات التي يفتقر إليها.

فمن تحري مسلم - رحمه الله - اعتناؤه بالتمييز بين حديثنا وأخبرنا وتقيده ذلك على مشايخه، وفي روايته، وكان من مذهبه - رحمه الله - الفرق بينهما، وإن حدثنا لا يجوز إطلاقه إلا لما سمعنا من لفظ الشيخ خاصة وأخبرنا لما قرئ، على الشيخ، وهذا الفرق هو مذهب الشافعي وأصحابه وجهور أهل العلم بالمشرق قال محمد بن الحسن الجوهري المصري، وهو مذهب أكثر أصحاب الحديث الذين لا يحصيهم أحد.

وروي هذا المذهب أيضاً عن ابن جريج والأوزاعي وابن وهب والنسائي وصار هو الشائع الغالب على أهل الحديث.

وزهب جماعات إلى أنه يجوز أن تقول فيما قرئ، على الشيخ حديثنا وأخبرنا، وهو مذهب الزهري ومالك وسفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد القطان وآخرين من المتقدمين، وهو مذهب البخاري وجماعة من المحدثين، وهو مذهب معظم الحجازيين والكوفيين.

وزهد طائفة إلى أنه لا يجوز إطلاق حديثنا، ولا أخبرنا في القراءة، وهو مذهب ابن المبارك ويحيى بن يحيى وأحمد بن حنبل والمشهور عن النسائي، والله أعلم.

ومن ذلك تحريه في رواية صحيفة همام بن منبه عن أبي هريرة كقولنا حدثنا محمد بن رافع، قال: حدثنا عبد الرزاق حدثنا معمر عن همام قال: هذا ما حدثنا أبو هريرة عن محمد رسول الله ﷺ فذكر أحاديث منها، وقال رسول الله ﷺ إذا توضع أحدكم، فليستشق... الحديث.

وذلك لأن الصحائف والأجزاء والكتب المشتملة على أحاديث بإسناد واحد إذا اقتصر عند سماعها على ذكر الإسناد في أولها، ولم يجدد عند كل حديث منها وأراد إنسان ممن سمع كذلك أن يفرد حديثاً منها غير الأول بالإسناد المذكور في أولها فهل يجوز له ذلك.

قال وكيع بن الجراح ويحيى بن معين وأبو بكر الإسماعيلي الشافعي الإمام في الحديث والفقه والأصول: يجوز ذلك، وهذا مذهب الأكثرين من العلماء، لأن الجميع معطوف على الأول فالإسناد المذكور أولاً في حكم المعاد في كل حديث، وقال الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني الفقيه الشافعي الإمام في علم الأصول والفقه، وغير ذلك لا يجوز ذلك فعلى هذا من سمع هكذا فطريقه أن يبين ذلك كما فعله مسلم فسلم - رحمه الله - سلك هذا الطريق ورعاً واحتياطاً وتحرياً واتقاناً.

ومن ذلك تحريه في مثل قوله حدثنا عبد الله بن مسلمة حدثنا سليمان يعني ابن بلال عن يحيى، وهو ابن سعيد، فلم يستجز ﷺ أن يقول سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد لكونه لم يقع في روايته منسوباً، فلو قاله منسوباً لكان خبراً عن شيخه أنه أخبره بنسبه ولم يخبره وسأذكر هذا بعد هذا في فصل مختص به إن شاء الله تعالى.

ومن ذلك احتياظه في تلخيص الطرق وتحول الأسانيد مع إيجاز العبارة وكمال حسناتها، ومن ذلك حسن ترتيبه وترصيفه الأحاديث على نسق يقتضيه تحقيقه وكمال معرفته بمواقع الخطاب ودقائق العلم وأصول القواعد وخفيات علم الأسانيد ومراتب الرواة، وغير ذلك.

١٢ - باب تقسيمه الأحاديث إلى ثلاثة أقسام

ذكر مسلم - رحمه الله - في أول مقدمة صحيحه أنه يقسم الأحاديث ثلاثة أقسام الأول ما رواه الحفاظ المتقنون والثاني ما رواه المستورون المتوسطون في الحفظ والاتقان والثالث ما رواه الضعفاء والمتروكون وأنه إذا فرغ من القسم الأول أتبعه الثاني، وأما الثالث فلا يعرج عليه.

ومن ذلك اعتناؤه بضبط اختلاف لفظ الرواة كقوله حدثنا فلان وفلان واللفظ لفلان قال، أو قال حدثنا فلان وكما إذا كان بينهما اختلاف في حرف من متن الحديث، أو صفة الراوي أو نسبه أو نحو ذلك، فإنه يبينه وربما كان بعضه لا يتغير به معنى.

يدخل فيه عكرمة وابن إسحاق صاحب المغازي وأمثالها والثالث يدخل فيه من الضعفاء، فإنك إذا تأملت ما ذكر ابن سفيان لم يطابق الغرض الذي أشار إليه الحاكم مما ذكر مسلم في صدر كتابه فتأمل تجده كذلك - إن شاء الله تعالى - هذا آخر كلام القاضي عياض رحمه الله، وهذا الذي اختاره ظاهر جدا، والله أعلم.

١٣ - باب إلزامات الدارقطني واستدراكاته على الصحيح

الزم الإمام الحافظ أبو الحسن على بن عمر الدارقطني رحمه الله، وغيره البخاري ومسلم رضي الله عنهما إخراج أحاديث تركا إخراجها مع أن أسانيدنا أسانيد قد أخرجنا لرواتها في صحيحهما بها.

وذكر الدارقطني، وغيره أن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم رويوا عن رسول الله ﷺ، ورويت أحاديثهم من وجوه صحاح لا مطعن في ناقلها، ولم يخرجنا من أحاديثهم شيئا فيلزمهم إخراجها على مذهبيهما.

وذكر البيهقي أنها اتفقا على أحاديث من صحيفة همام بن منبه، وأن كل واحد منهما انفرد عن الآخر بأحاديث منها مع أن الإسناد واحد. وصنف الدارقطني وأبو ذر الهروي في هذا النوع الذي ألزموهما.

وهذا الإلزام ليس بلازم في الحقيقة، فإنهما لم يلتزما استيعاب الصحيح، بل صح عنهما تصريحهما بأنهما لم يستوعبا، وإنما قصدا جمع جمل من الصحيح كما يقصد المصنف في الفقه جمع جملة من مسائله لا أنه يحصر جميع مسائله لكنهما إذا كان الحديث الذي تركاه، أو تركه أحدهما مع صحة إسناده في الظاهر أصلاً في بابه، ولم يخرجنا له نظيراً، ولا ما يقوم مقامه فالظاهر من حالهما أنهما اطلعا فيه على علة إن كانا روياه ويحتمل أنهما تركاه نسياناً، أو إثارة لترك الإطالة، أو رأياً أن غيره مما ذكرناه يسد مسده أولغير ذلك، والله أعلم.

١٤ - باب استشهاد الإمام مسلم برواية الضعفاء

عاب عاثون مسلماً بروايته في صحيحه عن جماعة من الضعفاء والمتوسطين الواقفين في الطبقة الثانية الذين ليسوا من شرط الصحيح، ولا عيب عليه في ذلك، بل جوابه من أوجه ذكرها الشيخ الإمام أبو عمرو بن الصلاح - رحمه الله -

أحدها: أن يكون ذلك فيمن هو ضعيف عند غيره ثقة عنده، ولا يقال الجرح مقدم على التعديل، لأن ذلك فيما إذا كان الجرح ثابتاً مفسر السبب والا فلا يقبل الجرح إذا لم يكن كذا.

وقد قال الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، وغيره: ما احتج البخاري ومسلم وأبو داود به من جماعة علم الطعن فيهم من غيرهم محمول على أنه لم يثبت الطعن المؤثر مفسر السبب.

فاختلف العلماء في مراده بهذا التقسيم، فقال الامامان الحافظان أبو عبد الله الحاكم وصاحبه أبو بكر البيهقي رحمهما الله أن المنية اخترمت مسلماً - رحمه الله - قبل إخراج القسم الثاني وأنه؛ إنما ذكر القسم الأول قال القاضي عياض رحمه الله، وهذا مما قبله الشيوخ والناس من الحاكم أبي عبد الله وتابعوه عليه.

قال القاضي: وليس الأمر على ذلك لمن حقق نظره، ولم يتقيد بالتقليد، فإنك إذا نظرت تقسيم مسلم في كتابة الحديث على ثلاث طبقات من الناس كما قال.

فذكر أن القسم الأول حديث الحفاظ وأنه إذا انقضى هذا أتبعه بأحاديث من لم يوصف بالخلق والاتقان مع كونهم من أهل الستر والصدق وتعاطي العلم، ثم أشار إلى ترك حديث من أجمع العلماء، أو اتفق الأكثر منهم على تهمة ونفي من اتهمه بعضهم وصححه بعضهم، فلم يذكره هنا.

ووجدته ذكر في أبواب كتابه حديث الطبقتين الأولين وأتى بأسانيد الثانية منهما على طريق الاتباع لسلاولى والاستشهاد، أو حيث لم يجد في الباب الأول شيئاً، وذكر أقواماً تكلم قوم فيهم وزكاهم آخرون وخرج حديثهم من ضعف، أو اتهم ببدعة، وكذلك فعل البخاري.

فنعدي أنه أتى بطبقاته الثلاث في كتابه على ما ذكر ورتب في كتابه وبينه في تقسيمه وطرح الرابعة كما نص عليه.

فالحاكم تأول أنه إنما أراد أن يفرد لكل طبقة كتاباً ويأتي بأحاديثها خاصة مفردة، وليس ذلك مراده.

بل؛ إنما أراد بما ظهر من تأليفه وبيان من غرضه أن يجمع ذلك في الأبواب ويأتي بأحاديث الطبقتين فيبدأ بالأولى، ثم يأتي بالثانية على طريق الاستشهاد والاتباع حتى استوفى جميع الأقسام الثلاثة.

ويحتمل أن يكون أراد بالطبقات الثلاث الحفاظ، ثم الذين يلونهم والثالثة هي التي طرحها.

وكذلك علل الحديث التي ذكر ووعد أنه يأتي بها قد جاء بها في مواضعها من الأبواب من اختلافهم في الأسانيد كالإرسال والإسناد والزيادة والنقص، وذكر تصاحيف المصحفين، وهذا يدل على استيفائه غرضه في تأليفه وإدخاله في كتابه كل ما وعد به.

قال القاضي رحمه الله، وقد فاوضت في تأويلي هذا ورأيت فيه من يفهم هذا الباب، فما رأيت منصفاً إلا صوبه وبيان له ما ذكرت، وهو ظاهر لمن تأمل الكتاب وطالع مجموع الأبواب.

ولا يعترض على هذا بما قاله ابن سفيان صاحب مسلم أن مسلماً أخرج ثلاثة كتب من المسندات أحدها هذا الذي قرأه على الناس والثاني

صحته فقبل عنده وحمده.

قال الشيخ: وقد قدمنا عن مسلم أنه قال: عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي فكل ما أشار أن له علة تركه وكل ما قال إنه صحيح، وليس له علة، فهو هذا الذي أخرجته، قال الشيخ، فهذا مقام وعبر، وقد مهدته بواضح من القول لم أره مجتمعاً في مؤلف ولله الحمد.

قال: وفيما ذكرته دليل على أن حكم لشخص بمجرد رواية مسلم عنه في صحيحه بأنه من شرط الصحيح عند مسلم، فقد غفل وأخطأ، بل يتوقف ذلك على النظر في أنه كيف روى عنه على ما بيناه من انقسام ذلك، والله أعلم.

١٥ - باب الكتب المخرجة على صحيح مسلم

فقد صنف جماعات من الحفاظ على صحيح مسلم كتباً، وكان هؤلاء تأخروا عن مسلم وأدركوا الأسانيد العالية وفيهم من أدرك بعض شيوخ مسلم فخرجوا أحاديث مسلم في مصنفاتهم المذكورة بأسانيدهم تلك.

قال الشيخ أبو عمرو - رحمه الله -: فهذه الكتب المخرجة تلتحق بصحيح مسلم في أن لها سمة الصحيح، وإن لم تلتحق به في خصائصه كلها.

ويستفاد من مخرجاتهم ثلاث فوائد علو الإسناد وزيادة قوة الحديث بكثرة طرقه وزيادة ألفاظ صحيحة مفيدة، ثم أنهم لم يلتزموا موافقته في اللفظ لكونهم يروونها بأسانيد آخر فيقع في بعضها تفاوت فمن هذه الكتب المخرجة على صحيح مسلم.

كتاب العبد الصالح أبي جعفر أحمد بن حمدان النيسابوري الزاهد العابد.

ومنها المسند الصحيح لأبي بكر محمد بن محمد بن رجاء النيسابوري الحافظ، وهو متقدم يشارك مسلماً في أكثر شيوخه.

ومنها مختصر المسند الصحيح المؤلف على كتاب مسلم للحافظ أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الأسفرائيني روى فيه عن يونس بن عبد الأعلى، وغيره من شيوخ مسلم.

ومنها كتاب أبي حامد الشاذلي الفقيه الشافعي الهروي يروي عن أبي يعلى الموصلي.

ومنها المسند الصحيح لأبي بكر محمد بن عبد الله الجوزقي النيسابوري الشافعي.

ومنها المسند المستخرج على كتاب مسلم للحافظ المصنف أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني.

الثاني: أن يكون ذلك واقعا في المتابعات والشواهد لافي الأصول، وذلك بأن يذكر الحديث أولاً بإسناد نظيف رجاله ثقات ويجعله أصلاً، ثم يتبعه بإسناد آخر، أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد بالمتابعة، أو لزيادة فيه تنبه على فائدة فيما قدمه.

وقد اعتذر الحاكم أبو عبد الله بالمتابعة والاستشهاد في إخراجهم عن جماعة ليسوا من شرط الصحيح منهم مطر الوراق وبقية بن الوليد ومحمد بن إسحاق بن يسار وعبد الله بن عمر العمري والنعمان بن راشد، وأخرج مسلم عنهم في الشواهد في أشباه لهم كثيرين.

الثالث: أن يكون ضعف الضعيف الذي احتج به طراً بعد أخذه عنه باختلاط حدث عليه، فهو غير قادح فيما رواه من قبل في زمن استقامته كما في أحمد بن عبد الرحمن بن وهب ابن أخي عبد الله بن وهب فذكر الحاكم أبو عبد الله أنه اختلط بعد الخمسين ومائتين بعد خروج مسلم من مصر، فهو في ذلك كسعيد بن أبي عروبة وعبد الرزاق، وغيرهما ممن اختلط آخر، ولم يمنع ذلك من صحة الاحتجاج في الصحيحين بما أخذ عنهم قبل ذلك.

الرابع: أن يعلو بالشخص الضعيف إسناده، وهو عنده من رواية الثقات نازل فيقتصر على العالي، ولا يطول بإضافة النازل إليه مكتفياً بمعرفة أهل الشأن في ذلك.

وهذا العذر قد رويناه عنه تنصيهاً، وهو خلاف حاله فيما رواه عن الثقات أولاً، ثم أتبعه بمن دونهم متابعة، وكان ذلك وقع منه على حسب حضور باعث النشاط وغيبته.

روينا عن سعيد بن عمرو البرذعي أنه حضر أبا زرعة الرازي، وذكر صحيح مسلم وإنكار أبي زرعة عليه روايته فيه عن أسباط بن نصر وقطن بن نسير وأحمد بن عيسى المصري وأنه قال أيضاً يطرق لأهل البدع علينا فيجدون السبيل بأن يقولوا إذا احتج عليهم بحديث ليس هذا في الصحيح قال سعيد بن عمرو فلما رجعت إلى نيسابور ذكرت لمسلم إنكار أبي زرعة، فقال لي مسلم؛ إنما قلت صحيح، وإنما أدخلت من حديث أسباط وقطن وأحمد ما قد رواه الثقات عن شيوخهم إلا أنه ربما وقع إلي عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية أوثق منهم بتزول فأتقصر على ذلك وأصل الحديث معروف من رواة الثقات.

قال سعيد وقدم مسلم بعد ذلك الري فبلغني أنه خرج إلى أبي عبد الله محمد بن مسلم بن وارة فجفاه وعاتبه على هذا الكتاب، وقال له نحو ما قاله لي أبو زرعة أن هذا يطرق لأهل البدع فاعتذر مسلم، وقال؛ إنما أخرجت هذا الكتاب وقلت هو صحيح، ولم أقل أن ما لم أخرج من الحديث في هذا الكتاب، فهو ضعيف، وإنما أخرجت هذا الحديث من الصحيح ليكون مجموعاً عندي، وعند من يكتبه عني، ولا يرتاب في

ومنها المخرج على صحيح مسلم للإمام أبي الوليد حسان بن محمد
القرشي الفقيه الشافعي، وغير ذلك، والله أعلم.

١٦- باب المستدرکات علی الصحیحین

قد استترك جماعة على البخاري ومسلم أحاديث أخلا بشرطهما فيها ونزلت عن درجة ما التزاما، وقد سبقت الإشارة إلى هذا.

وقد ألف الإمام الحافظ أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني في بيان ذلك كتابه المسمى بالاستدراكات والتبعية، وذلك في مائتي حديث مما في الكتابين.

ولأبي مسعود الدمشقي أيضاً عليهما استدراك.

ولأبي علي الغساني الجبائي في كتابه تقيد المهمل في جزء العلل منه استدرارك أكثره على الرواة عنهما وفيه ما يلزمهما.

وقد أجيب عن كل ذلك، أو أكثره وستراه في مواضعه إن شاء الله تعالى، والله أعلم.

١٧- باب معرفة الحديث الصحيح،

والحسن، والضعيف وأنواعها

قال العلماء الحديث ثلاثة أقسام صحيح وحسن وضعيف ولكل قسم أنواع، فأما الصحيح، فهو ما اتصل بسنده بالعدول الضابطين من غير شذوذ، ولا علة، فهذا متفق على أنه صحيح، فإن اختلف بعض هذه الشروط فقيه خلاف وتفصيل نذكره إن شاء الله تعالى.

وقال الإمام أبو سليمان أحمد ابن محمد بن إبراهيم بن الخطاب
الخطاطي الفقيه الشافعي المتفنن الحديث عند أهل ثلاثة أقسام صحيح
وحسن وسقيم.

فالصحيح ما اتصل بسنده وعدلت نقلته.

والحسن ما عرف مخرجه واشتهر رجاله وعليه مدار أكثر الحديث،
وهو الذي يقله أكثر العلماء وتستعمله عامة الفقهاء.

والسقيم على ثلاث طبقات شرها الموضوع، ثم المقلوب، ثم المجهول.

قال الحاكم أبو عبد الله النيسابوري في كتابه « المدخل إلى كتاب الإكليل » الصحيح من الحديث عشرة أقسام خمسة متفق عليها وخمسة مختلف فيها.

فالأول من المتفق عليه اختيار البخاري ومسلم، وهو الدرجة الأولى من الصحيح، وهو أن لا يذكر إلا ما رواه أصحابي مشهور عن رسول الله ﷺ له روايتان فأكبر، ثم يرويه عنه تابعي مشهور بالرواية عن

الصحابه له أيضاً روايان ثقتان فأكبر، ثم يرويه عنه من تبع الاتباع الحافظ الملتزم المشهور على ذلك الشرط ثم كذلك. قال الحاكم والأحاديث المروية بهذه الشريطة لا يبلغ عددها عشرة آلاف حديث.

القسم الثاني مثل الأول إلا أن راويه من الصحابة ليس له إلا راو واحد.

القسم الثالث مثل الأول إلا أن راويه من التابعين ليس له إلا راو واحد.

القسم الرابع الأحاديث الأفراد الغرائب التي رواها الثقات
العدل.

القسم الخامس أحاديث جماعة من الأئمة عن آبائهم عن أجدادهم، ولم تواتر الرواية عن آبائهم عن أجدادهم بها إلا عنهم كصحيفة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وهب بن حكيم عن أبيه عن جده وإياس بن معاوية عن أبيه عن جده وأجدادهم صحابيون وأحفادهم ثقات.

قال الحاكم فهذه الاقسام الخمسة مخرجة في كتب الأئمة فيحتاج بها، وإن لم يخرج منها في الصحيحين حديث يعني غير القسم الأول.

قال: والخمسة المختلفة فيها المرسل وأحاديث المدلسين إذا لم يذكرها
سماعهم، وما أسنده ثقة وأرسله جماعة من الثقات، وروايات الثقات غير
الحفاظ العارفين، وروايات المبتدعة إذا كانوا صادقين، فهذا آخر كلام
الحاكم وستكلم عليه بعد حكاية قول الجبائي إن شاء الله تعالى.

وقال أبو على الغساني الجبائي الناقلون سبع طبقات ثلاث مقبولة وثلاث متروكة والسابعة مختلف فيها.

فالأولى: أئمة الحديث وحفاظه وهم الحجة على من خالفهم ويقبل
انفرادهم.

القائية: دونهم في الحفظ والضبط لحقهم في بعض روايتهم وهم
وغلط والغالب على حديثهم الصحة ويصح ماوهووا فيه من رواية
الأولى وهم لاحقون بهم.

الثالثة: جنت إلى مذاهب من الاهواء غير غالية، ولا ذاعية وصرح
حديثها وثبت صدقها وقل وهما.

فهذه الطبقات احتمل أهل الحديث الرواية عنهم، وعلى هذه الطبقات يدور نقل الحديث.

وثلاث طبقات أسقطهم أهل المعرفة.

الأولى: من وسم بالكذب ووضع الحديث.

الثانية: من غلب عليه الغلط والوهم.

والثالثة: طائفة غلبت فى البدعة ودعت إليها وحرفت الروايات

وزادت فيها ليحتجوا بها والسابعة قوم مجهولون انفردوا بروايات لم يتابعوا عليها قبلهم قوم ووقفهم آخرون هذا كلام الغساني.

فأما قوله إن أهل البدع والاهواء الذين لا يدعون اليها، ولا يغفلون فيها يقبلون بلا خلاف، فليس كما قال، بل فيهم خلاف.

وكذلك في الدعاة خلاف مشهور سنذكرهما قريباً - إن شاء الله تعالى - حيث ذكره الإمام مسلم رحمه الله.

وأما قوله في المجهولين خلاف، فهو كما قال، وقد أخل الحاكم بهذا النوع من المختلف فيه، ثم المجهول أقسام مجهول العدالة ظاهراً وباطناً ومجهولاً باطناً مع وجودها ظاهراً، وهو المستور ومجهول العين، فأما الأول فالجمهور على أنه لا يحتاج به، وأما الآخران فاحتج بهما كثيرون من المحققين.

وأما قول الحاكم إن من لم يرو عنه إلا راو واحد، فليس هو من شرط البخاري ومسلم فمردود غلطه الأئمة فيه.

بإخراجهما حديث المسيب بن حزن والد سعيد بن المسيب في وفاة أبي طالب لم يرو عنه غير ابنه سعيد.

وبإخراج البخاري حديث عمرو بن تغلب أني لأعطي الرجل والذي أدع أحب إلي لم يرو عنه غير الحسن.

وحديث قيس بن أبي حازم عن مرداس الأسلمي ينهب الصالحون لم يرو عنه غير قيس.

وبإخراج مسلم حديث رافع بن عمرو الغفاري لم يرو عنه غير عبد الله بن الصامت.

وحديث ربيعة بن كعب الأسلمي لم يرو عنه غير أبي سلمة ونظائر في الصحيحين لهذا كثيرة، والله أعلم.

وأما الأقسام المختلف فيها فسأعقد في كل واحد منها فصلاً - إن شاء الله تعالى - ليكون أسهل في الوقوف عليه هذا ما يتعلق بالصحيح.

وأما الحسن، فقد تقدم قول الخطابي - رحمه الله - أنه ما عرف نخرجه واشتهر رجاله.

وقال أبو عيسى الترمذي الحسن ما ليس في إسناده من بهم، وليس بشاذ، وروي من غير وجه.

وضبط الشيخ الإمام أبو عمرو بن الصلاح - رحمه الله - الحسن، فقال هو قسمان أحدهما الذي لا يخلو إسناده من مستور لم تتحقق أهليته، وليس كثير الخطأ فيما يرويه، ولا ظهر منه تعمد الكذب، ولا سبب آخر مفسق، ويكون متن الحديث قد عرف بأن روى مثله، أو نحوه من وجه آخر القسم الثاني أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة، ولم يبلغ درجة رجال الصحيح لقصوره عنهم في الحفظ والإتقان إلا أنه

مرتفع عن حال من يعد تفرده منكرًا.

قال وعلى القسم الأول ينزل كلام الترمذي، وعلى الثاني كلام الخطابي فاقصر كل واحد منهما على قسم رآه خفياً، ولا بد في القسمين من سلامتهما من الشنوذ والعلة، ثم الحسن، وإن كان دون الصحيح، فهو كالصحيح في جواز الاحتجاج به، والله أعلم.

وأما الضعيف، فهو ما لم يوجد فيه شروط الصحة، ولا شروط الحسن وأنواعه كثيرة منها الموضوع والمقلوب والشاذ والمنكر والمعلل والمضطرب، وغير ذلك.

ولهذه الأنواع حدود وأحكام وتفرعات معروفة عند أهل هذه الصناعة، وقد أتقنها مع ما يحتاج إليه طالب الحديث من الأدوات والمقدمات ويستعين به في جميع الحالات الإمام الحافظ أبو عمرو بن الصلاح في كتابه علوم الحديث، وقد اختصرته وسهلت طريق معرفته لمن أراد تحقيق هذا الفن والدخول في زمرة أهله فقيه من القواعد والمهمات ما يلتحق به من حقيقته وتكاملت معرفته له بالحفاظ المتقين، ولا يسبقونه إلا بكثرة الاطلاع على طرق الحديث، فإن شاركهم فيها لحقهم، والله أعلم.

١٨ - باب مصطلحات يتداولها أهل الحديث

المرفوع ما أضيف إلى رسول الله ﷺ خاصة لا يقع مطلقه على غيره سواء كان متصلاً، أو منقطعاً.

وأما الموقوف، فما أضيف إلى الصحابي قولاً له، أو فعلاً، أو نحوه متصلاً كان، أو منقطعاً ويستعمل في غيره مقيداً فيقال حديث كذا وقفه فلان على عطاء مثلاً.

وأما المقطوع، فهو الموقوف على التابعي قولاً له، أو فعلاً متصلاً كان، أو منقطعاً.

وأما المنقطع، فهو ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه، فإن كان الساقط رجلين فأكثر سمي أيضاً معصلاً بفتح الضاد المعجمة.

وأما المرسل، فهو عند الفقهاء وأصحاب الأصول والخطيب الحافظ أبي بكر البغدادي وجماعة من المحدثين ما انقطع إسناده على أي وجه كان انقطاعه، فهو عندهم بمعنى المنقطع.

وقال جماعات من المحدثين، أو أكثرهم لا يسمى مرسلًا إلا ما أخبر فيه التابعي عن رسول الله ﷺ، ثم منعهب الشافعي والمحدثين، أو جمهورهم وجماعة من الفقهاء أنه لا يحتاج بالمرسل ومنههب مالك وأبي حنيفة وأحمد وأكثر الفقهاء أنه يحتاج به ومنههب الشافعي أنه إذا انضم إلى المرسل ما يعضده احتج به، وذلك بأن يروي أيضاً مسنداً، أو مرسلًا من جهة أخرى، أو يعمل به بعض الصحابة، أو أكثر العلماء.

وأما مرسل الصحابي، وهو روايته ما لم يدركه، أو يحضره كقول

فإن قلنا هو حجة قدم على القياس ولزم التابعي، وغيره العمل به، ولم تجز مخالفته وهل يخص به العموم فيه وجهان وإذا قلنا ليس بحجة فالقياس مقدم عليه ويجوز للتابعي مخالفته.

فأما إذا اختلف الصحابة رضي الله عنهم على قولين.

فإن قلنا بالجديد لم يجز تقليد واحد من الفريقين، بل يطلب الدليل.

وإن قلنا بالقديم فهما دليلان تعارضا فيرجح أحدهما على الآخر بكثرة العدد.

فإن استوى العدد قدم بالأئمة فيقدم ما عليه إمام منهم على مالا إمام عليه، فإن كان الذي على أحدهما أكثر عددا ومع الأقل إمام فهما سواء.

فإن استويا في العدد والأئمة إلا أن في أحد الشيخين. أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وفي الآخر غيرهما ففيه وجهان لأصحابنا أحدهما أنهما سواء والثاني يقدم ما فيه أحد الشيخين.

هذا كله إذا انتشر أما إذا لم ينتشر، فإن خولف فحكمه ما ذكرناه، وإن لم يخالف ففيه خمسة أوجه لأصحابنا العراقيين الأربعة.

الأولى منها وهي مشهورة في كتبهم في الأصول، وفي أوائل كتب الفروع أحدهما أنه حجة واجماع، وهذا الوجه هو الصحيح عندهم.

والثاني أنه حجة، وليس بإجماع والثالث إن كان فتوى فقيه، فهو حجة، وإن كان حكم إمام، أو حاكم، فليس بحجة، وهو قول أبي علي بن أبي هريرة.

والرابع ضده إن كان فتيا لم يكن حجة، وإن كان حاكماً أو إماماً كان إجماعاً.

والخامس أنه ليس بإجماع، ولا حجة، وهذا الوجه هو المختار عند الغزالي في المستصفى.

أما إذا قال التابعي قولاً لم ينتشر، فليس بحجة بلا خلاف، وإن انتشر وخولف، فليس بحجة بلا خلاف، وإن انتشر، ولم يخالف فظاهر كلام جماهير أصحابنا أن حكمه حكم قول الصحابي المنتشر من غير مخالفة.

وحكى بعض لأصحابنا فيه وجهين أحدهما هذا والثاني ليس بحجة قال صاحب الشامل من أصحابنا الصحيح أنه يكون إجماعاً، وهذا هو الأفتق، ولا فرق في هذا بين الصحابي والتابعي، وقد ذكرت هذا الفصل بدلائله، وإيضاحه ونسبة هذه الاختلافات إلى قائلها من شرح المهذب على وجه حسن مختصر وحذفت ذلك هنا اختصاراً، والله أعلم.

٢١ - باب العنينة في الإسناد

وهو فلان عن فلان قال بعض العلماء هو مرسل والصحيح الذي

عائشة رضي الله عنها أول ما بدىء به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة فمذهب الشافعي والجماهير أنه يحتاج به.

وقال الأستاذ الإمام أبو إسحاق الإسفراييني الشافعي لا يحتاج به إلا أن يقول إنه لا يروي إلا عن صحابي والصواب الأول.

١٩ - باب قول الصحابي كنا نقول أو نفعل،

أو يقولون، أو يفعلون كذا

إذا قال الصحابي كنا نقول أو نفعل، أو يقولون، أو يفعلون كذا، أو كنا لا نرى، أو لا يرون بأساً بكذا اختلفوا فيه.

فقال الإمام أبو بكر الإسماعيلي لا يكون مرفوعاً، بل هو موقوف وسنذكر حكم الموقوف في فصل بعد هذا إن شاء الله تعالى.

وقال الجمهور من المحدثين وأصحاب الفقه والأصول أن لم يصفه إلى زمن رسول الله ﷺ، فليس بمرفوع، بل هو موقوف، وإن أضافه، فقال كنا نفعل في حياة النبي ﷺ، أو في زمنه أو وهو فينا، أو بين أظهرنا أو نحو ذلك، فهو مرفوع.

وهذا هو المذهب الصحيح الظاهر، فإنه إذا فعل في زمنه فالظاهر اطلاعه عليه وتقريره إياه، وذلك مرفوع.

وقال آخرون إن كان ذلك الفعل عما لا يخفى غالباً كان مرفوعاً وإلا كان موقوفاً وبهذا قطع الشيخ أبو إسحاق الشيرازي الشافعي، والله أعلم.

وأما إذا قال الصحابي أمرنا بكذا، أو نهينا عن كذا، أو من السنة كذا فكله مرفوع على المذهب الصحيح الذي قاله الجماهير من أصحاب الفنون وقيل موقوف.

وأما إذا قال التابعي من السنة كذا فالصحيح أنه موقوف.

وقال بعض أصحابنا الشافعيين أنه مرفوع مرسل.

وأما إذا قيل عند ذكر الصحابي يرفعه، أو ينميه، أو يبلغ به، أو رواية فكله مرفوع متصل بلا خلاف أما إذا قال التابعي كانوا يفعلون فلا يدل على فعل جميع الأمة، بل على بعض الأمة فلا حجة فيه إلا أن يصرح بنقله عن أهل الاجماع فيكون نقلاً للاجماع، وفي ثبوته مخبر واحد خلاف.

٢٠ - باب الاحتجاج بالموقوف

إذا قال الصحابي قولاً، أو فعل فعلاً، فقد قدمنا أنه يسمى موقوفاً وهل يحتاج به فيه تفصيل واختلاف قال أصحابنا إن ينتشر، فليس هو إجماعاً وهل هو حجة فيه قولان للشافعي - رحمه الله - وهما مشهوران أحدهما الجديد أنه ليس بحجة والثاني، وهو القديم أنه حجة.

٢٣ - باب التدليس

التدليس قسمان: أحدهما: أن يروي عن عاصره ما لم يسمع منه موهما سماعه قائلًا فلان، أو عن فلان، أو نحوه وربما لم يسقط شيخة وأسقط غيره لكونه ضعيفًا، أو صغيرًا تحسبنا لصورة الحديث.

وهذا القسم مكروه جدا ذمه أكثر العلماء، وكان شعبة من أشد لهم ذمًا له وظاهر كلامه أنه حرام وتحريمه ظاهر، فإنه يوهم الاحتجاج بما لا يجوز الاحتجاج به ويتسبب أيضًا إلى إسقاط العمل بروايات نفسه مع ما فيه من الغرور، ثم إن مفسدته دائمة وبعض هذا يكفي في التحريم فكيف باجتماع هذه الأمور.

ثم قال فريق من العلماء من عرف منه هذا التدليس صار مجروحًا لا يقبل له رواية في شيء أبدًا، وإن بين السماع.

والصحيح ما قاله الجماهير من الطوائف أن ما رواه بلفظ محتمل لم يبين فيه السماع، فهو مرسل، وما بينه فيه كسمعت وحدثنا وأخبرنا وشبهها، فهو صحيح مقبول محتج به، وفي الصحيحين، وغيرهما من كتب الأصول من هذا الضرب كثير لا يحصى كثافة والأعمش والسفيانين وهشيم، وغيرهم.

ودليل هذا أن التدليس ليس كذبًا، وقد قال الجماهير إنه ليس محرماً والراوي عدل ضابط، وقد بين سماعه وجب الحكم بصحته، والله أعلم. ثم هذا الحكم في المدلس جاز فيمن دلس مرة واحدة، ولا يشترط تكرره منه وأعلم أن ما كان في الصحيحين عند المدلسين بعن، ونحوها فمحمول على ثبوت السماع من جهة أخرى، وقد جاء كثير منه في الصحيح بالطريقتين جميعاً فيذكر رواية المدلس بعن، ثم يذكرها بالسماع ويقصد به هذا المعنى الذي ذكرته وسترى من ذلك - إن شاء الله تعالى - جملًا مما تنبه عليه في مواضعه - إن شاء الله تعالى - وربما مررنا بشيء منه على قلة من غير تنبيه عليه اكتفاء بالتنبيه على مثله قريباً منه، والله أعلم.

وأما القسم الثاني من التدليس، فإنه يسمى شيخة، أو غيره، أو ينسبه، أو يصفه، أو يكتبه بما لا يعرف به كراهة أن يعرف ويحمله على ذلك كونه ضعيفًا، أو صغيرًا، أو يستكف أن يروي عنه لمعنى آخر، أو يكون مكرراً من الرواية عنه فيريد أن يغيره كراهة تكرير الرواية عنه على صورة واحدة، أو لغير ذلك من الأسباب وكراهة هذا القسم أخف وسيبها توحد طريقة معرفته، والله أعلم.

٢٤ - باب الاعتبار والمتابعة والشاهد

والأفراد والشاذ والمنكر

فإذا روى حماد مثلاً حديثاً عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه النبي ينظر هل رواه ثقة غير حماد عن أيوب، أو عن ابن سيرين

عليه العمل، وقاله الجماهير من أصحاب الحديث والفقهاء والأصول أنه متصل بشرط أن يكون المعنعن غير مدلس ويشترط إمكان لقاء من أضيفت العنونة إليهم بعضهم بعضاً.

وفي اشتراط ثبوت اللقاء وطول الصحبة ومعرفته بالرواية عنه خلاف منهم من لم يشترط شيئاً من ذلك، وهو مذهب مسلم ادعى الإجماع عليه وسياقي الكلام عليه حيث أذكره في أواخر مقدمة الكتاب - إن شاء الله تعالى -.

ومنهم من شرط ثبوت اللقاء وحده، وهو مذهب علي بن المديني والبخاري وأبي بكر الصيرفي الشافعي والمحققين، وهو الصحيح.

ومنهم من شرط طول الصحبة، وهو قول أبي المظفر السمعاني الفقيه الشافعي ومنهم من شرط أن يكون معروفاً بالرواية عنه وبه قال أبو عمرو المقرئ.

وأما إذا قال: حدثنا الزهري أن ابن المسيب قال كذا، أو حدث بكذا، أو فعل، أو ذكر، أو روي، أو نحو ذلك، فقال الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله - وجماعة لا يلتحق ذلك بعن، بل يكون مقطوعاً حتى يبين السماع، وقال الجماهير هو كمن محمول على السماع بالشرط المقدم، وهذا هو الصحيح، وفي هذا الفصل فوائد كثيرة يتفجع بها - إن شاء الله تعالى - في معرفة هذا الكتاب وسترى ما يترتب عليه من الفوائد - إن شاء الله تعالى - حيث تمر بمواضيعها من الكتاب ويستدل بذلك على غزارة علم مسلم رحمه الله وشفاعة له وأنه ممن لا يساوى في هذا، بل لا يدانيه.

٢٢ - باب زيادة الثقة

زيادات الثقة مقبولة مطلقاً عند الجماهير من أهل الحديث والفقهاء والأصول وقيل لا تقبل وقيل تقبل إن زادها غير من رواه ناقصاً، ولا تقبل إن زادها هو.

وأما إذا روى العدل الضابط المتقن حديثاً انفرد به فمقبول بلا خلاف نقل الخطيب البغدادي اتفاق العلماء عليه.

وأما إذا رواه بعض الثقات الضابطين متصلاً وبعضهم مرسلًا، أو بعضهم موقوفاً وبعضهم مرفوعاً، أو وصله هو، أو رفعه في وقت وأرسله، أو وقفه في وقت فالصحيح الذي قاله المحققون من الحديث، وقاله الفقهاء وأصحاب الأصول وصححه الخطيب البغدادي أن الحكم لمن وصله، أو رفعه سواء كان المخالف له مثله، أو أكثر وأحفظ لأنه زيادة ثقة وهي مقبولة وقيل الحكم لمن أرسله، أو وقفه قال الخطيب، وهو أكثر قول المحدثين وقيل الحكم للأكثر وقيل للأحفظ.

علم أنه أخذ قبل الاختلاط.

٢٦- باب الناسخ والمنسوخ وحكم

الحديثين المختلفين ظاهراً

أما النسخ، فهو رفع الشارع حكماً منه متقدماً بحكم منه متأخر هذا هو المختار في حده، وقد قيل فيه غير ذلك، وقد أدخل فيه كثيرون، أو الأكثرون من المصنفين في الحديث ما ليس منه، بل هو من قسم التخصيص، أو ليس منسوخاً، ولا تخصصاً، بل مؤولاً، أو غير ذلك.

ثم النسخ يعرف بأمر منها تصريح رسول الله ﷺ به ككنكته نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها ومنها قول الصحابي كان آخر الأمرين ترك الوضوء مما مست النار.

ومنها ما يعرف بالتاريخ ومنها ما يعرف بالاجماع كقتل شارب الخمر في المرة الرابعة، فإنه منسوخ عرف نسخه بالاجماع والاجماع لا ينسخ ولا ينسخ لكن يدل على وجود ناسخ، والله أعلم.

وأما إذا تعارض حديثان في الظاهر فلا بد من الجمع بينهما، أو ترجيح أحدهما، وإنما يقوم بذلك غالباً الأئمة الجامعون بين الحديث والفقه والأصوليين المتمكنون في ذلك الغائضون على المعاني الدقيقة الرافضون أنفسهم في ذلك فمن كان بهذه الصفة لم يشكل عليه شيء من ذلك إلا النادر في بعض الأحيان.

ثم المختلف قسمان أحدهما يمكن الجمع بينهما فيتعين ويجب العمل بالحديثين جميعاً ومهما أمكن حمل كلام الشارع على وجه يكون أعم للفائدة تعين المصير إليه، ولا يصار إلى النسخ مع إمكان الجمع، لأن في النسخ إخراج أحد الحديثين عن كونه مما يعمل به.

ومثال الجمع حديث لاعدوي مع حديث لا يورد ممرض على مصح وجه الجمع أن الأمراض لا تعدي بطبعها، ولكن جعل الله سبحانه وتعالى مخالطتها سبباً للإعداء فنفي في الحديث الأول ما يعتقده الجاهلية من العدوي بطبعها وأرشد في الثاني إلى مجانية ما يحصل عنده الضرر عادة بقضاء الله وقدره وفعله.

القسم الثاني أن يتضادا بحيث لا يمكن الجمع بوجه، فإن علمنا أحدهما ناسخاً قدمناه والا علمنا بالراجح منهما كالترجيح بكثرة الرواية وصفاتهم وسائر وجوه الترجيح وهي نحو خمسين وجهاً جمعها الحافظ أبو بكر الحازمي في أول كتابه النسخ والمنسوخ، وقد جمعها أنا مختصرة، ولا ضرورة إلى ذكرها هنا كراهة للتطويل، والله أعلم.

٢٧- باب الصحابي والتابعي

هذا الفصل مما يتأكد الاعتناء به وتمس الحاجة إليه فيه يعرف المتصل من المرسل، فأما الصحابي فكل مسلم رأى رسول الله ﷺ ولو لحظة هذا

غير أيوب، أو عن أبي هريرة غير ابن سيرين، أو عن النبي ﷺ غير أبي هريرة فأبي ذلك وجد علم أن له أصلاً يرجع إليه، فهذا النظر والتفتيش يسمى اعتباراً.

وأما المتابعة، فإن يرويه عن أيوب غير حماد، أو عن ابن سيرين غير أيوب، أو عن أبي هريرة غير ابن سيرين، أو عن النبي ﷺ غير أبي هريرة فكل واحد من هذه الاقسام يسمى متابعة وأعلاها الأولى وهي متابعة حماد في الرواية عن أيوب، ثم ما بعدها على الترتيب.

وأما الشاهد، فإن يروى حديث آخر بمعناه وتسمى المتابعة شاهداً، ولا يسمى الشاهد متابعة.

وإذا قالوا في نحو هذا تفرد به أبو هريرة، أو ابن سيرين، أو أيوب، أو حماد كان مشعراً بانتفاء وجوه المتابعات كلها.

واعلم أنه يدخل في المتابعات والاستشهاد رواية بعض الضعفاء، ولا يصلح لذلك كل ضعيف، وإنما يفعلون هذا لكون التابع لا اعتماد عليه، وإنما الاعتماد على من قبله وإذا انتفت المتابعات وتمحض فرداً فله أربعة أحوال.

حال يكون مخالفاً لرواية من هو أحفظ منه، فهذا ضعيف ويسمى شاذاً ومنكراً.

وحال يكون مخالفاً، ويكون هذا الراوي حافظاً ضابطاً متقناً فيكون صحيحاً.

وحال يكون قاصراً عن هذا ولكنه قريب من درجته فيكون حديثه حسناً.

وحال يكون بعيداً عن حاله فيكون شاذاً ومنكراً مردوداً فتحصل أن الفرد قسمان مقبول ومردود والمقبول ضربان فرد لا يخالف وراوي كامل الأهلية وفرد هو قريب منه والمردود أيضاً ضربان فرد مخالف للاحتفاظ وفرد ليس في روايه من الحفظ والاتقان ما يجبر تفرد الله أعلم.

٢٥- باب حكم المخلط

إذا خلط الثقة لاختلال ضبطه بحرف، أو هرم، أو لذهاب بصره، أو نحو ذلك قبل حديث من أخذ عنه قبل الاختلاط، ولا يقبل حديث من أخذ بعد الاختلاط أو شككتنا في وقت أخذه فمن المخلطين عطاء بن السائب، وأبو إسحاق السبيعي، وسعيد الجريدي، وسعيد بن أبي عروبة، وعبد الرحمن بن عبد الله المسعودي، وربيعة أسناذ مالك، وصالح مولى التوأمة، وحسين بن عبد الوهاب الكوفي، وسفيان بن عيينة قال يحمي القطان أشهد أنه اختلط سنة سبع وتسعين وتوفي سنة تسع وتسعين وعبد الرزاق بن همام عمي في آخر عمره، فكان يتلقن وعارم اختلط آخراً.

واعلم أن ما كان من هذا القليل محتجاً به في الصحيحين، فهو مما

هو الصحيح في حده.

فقال طائفة من أصحاب الحديث والفقه والأصول لا يجوز

مطلقاً.

وجوزه بعضهم في غير حديث النبي ﷺ، ولم يجوزوه فيه.

وقال جمهور السلف والخلف من الطوائف المذكورة يجوز في الجميع إذا جزم بأنه أدى المعنى، وهذا هو الصواب الذي تقتضيه أحوال الصحابة فمن بعدهم رضي الله عنهم في روايتهم القضية الواحدة بالألفاظ المختلفة، ثم هذا في الذي يسمعه في غير المصنفات أما المصنفات فلا يجوز تغييرها بالمعنى إذا وقع في الرواية، أو التصنيف غلط لا شك فيه فالصواب الذي قاله الجماهير أنه يرويه على صواب، ولا يغيره في الكتاب، بل ينبه عليه حال الرواية في جاشية الكتاب فيقول كذا وقع والصواب كذا.

٣٠- باب قول الراوي: مثله أو نحوه

إذا روى الشيخ الحديث بإسناد، ثم أتبعه إسناداً آخر، وقال عند انتهاء الإسناد مثله، أو نحوه فأراد السامع أن يروي المتن بالإسناد الثاني مقتضراً عليه فالأظهر منعه، وهو قول شعبة.

وقال سفيان الثوري: يجوز بشرط أن يكون الشيخ المحدث ضابطاً متحفظاً يميز بين الألفاظ.

وقال يحيى بن معين: يجوز ذلك في قوله مثله، ولا يجوز في نحوه.

قال الخطيب البغدادي: الذي قاله ابن معين بناء على منع الرواية بالمعنى.

فأما على جوازها فلا فرق، وكان جماعة من العلماء يجتاطون في مثل هذا، فإذا أرادوا رواية مثل هذا، أو أورد أحدهم الإسناد الثاني، ثم يقول مثل حديث قبله مثله كذا، ثم يسوقه واختار الخطيب هذا، ولا شك في حسنه.

أما إذا ذكر الإسناد وطرفاً من المتن، ثم قال، وذكر الحديث، أو قال واقتصر الحديث، أو قال الحديث، أو ما أشبهه فأراد السامع أن يروي عنه الحديث بكماله فطريقه أن يقتصر على ما ذكره الشيخ، ثم يقول والحديث بطوله كذا ويسوقه إلى آخره، فإن أراد أن يرويه مطلقاً، ولا يفعل ما ذكرناه، فهو أولى بالمنع مما سبق في مثله، ونحوه.

ومن نص على منعه الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني الشافعي وأجازه أبو بكر الإسماعيلي بشرط أن يكون السامع والمسمع عارفين ذلك الحديث.

وهذا الفصل مما تشدد الحاجة إلى معرفته للمعني بصحيح مسلم لكثرة تكرره فيه، والله أعلم.

وهو مذهب أحمد بن حنبل وأبي عبد الله البخاري في صحيحه والمحدثين كافة.

وذهب أكثر أصحاب الفقه والأصول إلى أنه من طالت صحبته له.

قال الإمام القاضي أبو الطيب الباقلاني لاختلاف بين أهل اللغة أن الصحابي مشتق من الصحبة جار على كل من صحب غيره قليلاً كان، أو كثيراً يقال صحبه شهراً ويوماً وساعة قال، وهذا يوجب في حكم اللغة اجراء هذا على من صحب النبي ﷺ ولو ساعة هذا هو الأصل.

قال ومع هذا، فقد تقرر للأمة عرف في أنهم لا يستعملونه إلا فيمن كثرت صحبته واتصل لقاءه، ولا يجري ذلك على من لقي المرء ساعة ومشى معه خطوات، وسمع منه حديثاً فوجب أن لا يجري في الاستعمال إلا على من هذا حاله هذا كلام القاضي المجمع على امانته وجلالته وفيه تقرير للمذهبين.

ويستدل به على ترجيح مذهب المحدثين، فإن هذا الإمام قد نقل عن أهل اللغة أن الاسم يتناول صحبة ساعة وأكثر أهل الحديث قد نقلوا الاستعمال في الشرع والعرف على وفق اللغة فوجب المصير إليه، والله أعلم.

وأما التابعي ويقال فيه التابع، فهو من لقي الصحابي وقيل من صحبه كالاختلاف في الصحابي والاكتفاء هنا بمجرد اللقاء أولى نظراً إلى مقتضى اللفظين.

٢٨- باب حذف قال، ونحوه فيما بين

رجال الإسناد في الخط

جرت عادة أهل الحديث بحذف قال، ونحوه فيما بين رجال الإسناد في الخط وينبغي للقارئ أن يلفظ بها وإذا كان في الكتاب قرء على فلان أخبرك فلان فليقل القارئ قرء على فلان قبل له أخبرك فلان وإذا كان فيه قرء على فلان أخبرنا فلان فليقل قرء على فلان قبل له قلت أخبرنا فلان وإذا تكررت كلمة قال كقولنا حدثنا صالح قال قال الشعبي، فإنهم يحذفون إحداها في الخط فليلفظ بهما القارئ، فلو ترك القارئ لفظ قال في هذا كله، فقد أخطأ والسماع صحيح للعلم بالمقصود، ويكون هذا من الحذف لدلالة الحال عليه.

٢٩- باب الرواية بالمعنى

إذا أراد رواية الحديث بالمعنى، فإن لم يكن خبيراً بالألفاظ ومقاصدها علماً بما يحيل معانيها لم يجوز له الرواية بالمعنى بلا خلاف بين أهل العلم، بل يتعين اللفظ، وإن كان علماً بذلك.

٣١- باب تقديم بعض المتن على بعض

وأنه لا يلفظ عند الانتهاء إليها بشيء، وليست من الرواية.

وقيل إنها رمز إلى قوله الحديث وإن أهل المغرب كلهم يقولون إذا وصلوا إليها الحديث.

وقد كتب جماعة من الحفاظ موضعها صح فيشعر بأنها رمز (صح) وحسن هنا كتابة (صح) لئلا يتوهم أنه سقط متن الإسناد الأول.

ثم هذه الحاء توجد في كتب المتأخرين كثيراً وهي كثيرة في صحيح مسلم قليلة في صحيح البخاري فيتأكد احتياج صاحب هذا الكتاب إلى معرفتها، وقد أرشدناه إلى ذلك ولله الحمد والنعمة والفضل والمنة.

إذا قدم بعض المتن على بعض اختلفوا في جوازه على جواز الرواية بالمعنى، فإن جوازها جاز والا فلا وينبغي أن يقطع بجوازه أن لم يكن المقدم مرتبطاً بالمؤخر، وأما إذا قدم المتن على الإسناد، وذكر المتن وبعض الإسناد، ثم ذكر باقي الإسناد متصلاً حتى وصله بما ابتدأ به، فهو حديث متصل والسماع صحيح، فلو أراد من سمعه هكذا أن يقدم جميع الإسناد فالصحيح الذي قاله بعض المتقدمين القطع بجوازه وقيل فيه خلاف كتقديم بعض المتن على بعض.

٣٢- باب سقوط بعض الإسناد أو المتن

إذا درس بعض الإسناد، أو المتن جاز أن يكتبه من كتاب غيره ويرويه إذا عرف صحته وسكنت نفسه إلى أن ذلك الساقط هذا هو الصواب الذي قاله المحققون ولو بينه في حال الرواية، فهو أولى أما إذا وجد في كتابه كلمة غير مضبوطة أشكلت عليه، فإنه يجوز أن يسأل عنها العلماء بها من أهل العربية، وغيرهم ويروونها على ما يخبرونه والله أعلم.

٣٣- باب حكم قول الراوي: عن رسول الله ﷺ

بدلاً عن النبي ﷺ

إذا كان في سماعه عن رسول الله ﷺ فأراد أن يرويه ويقول عن النبي ﷺ، أو عكسه فالصحيح الذي قاله حماد بن سلمة وأحمد بن حنبل و أبو بكر الخطيب أنه جائز لأنه لا يختلف به هنا معنى.

وقال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح - رحمه الله -: الظاهر أنه لا يجوز، وإن جازت الرواية بالمعنى لاختلافه والمختار ما قدمته لأنه، وإن كان أصل النبي والرسول مختلفاً فلا اختلاف هنا، ولا لبس، ولا شك، والله أعلم.

٣٤- باب الرموز في السند

جرت العادة بالاختصار على الرمز في حديثنا وأخبرنا واستمر الاصطلاح عليه من قديم الأعصار إلى زماننا واشتهر ذلك بحيث لا يخفى.

فيكتبون من حديثنا (ثنا) وهي الثناء والنون والالف وربما حذفوا الثاء. ويكتبون من أخبرنا (أنا)، ولا يحسن زيادة الباء قبل نا وإذا كان للحديث إسناده، أو أكثر كتبوا عند الانتقال من الإسناد إلى إسناد (ح) وهي حاء مهمله مفردة والمختار أنها مأخوذة من التحول لتحوله من الإسناد إلى إسناد وأنه يقول القارئ إذا انتهى إليها (ح) ويستمر في قراءة ما بعدها.

وقيل أنها من حال بين الشيتين إذا حجز لكونها حالت بين الإسناد

٣٥- باب الزيادة في نسب الشيخ

ليس للراوي أن يزيد في نسب غير شيخه، ولا صفته على ما سمعه من شيخه لئلا يكون كاذباً على شيخه، فإن أراد تعريفه، وإيضاحه وزوال اللبس المتطرق إليه لمشابهة غيره فطريقه أن يقول قال جدني فلان يعني ابن فلان، أو الفلان، أو هو ابن فلان، أو الفلاني، أو نحوه ذلك، فهذا جائز حسن قد استعمله الأئمة.

وقد أكثر البخاري ومسلم في الصحيحين غاية الإكثار حتى إن كثيراً من أسانيدهم يقع في الإسناد الواحد منها موضعان، أو أكثر من هذا الضرب كقوله في أول كتاب البخاري في باب من سلم المسلمون من لسانه ويده قال أبو معاوية حدثنا داود هو ابن أبي هند عن عامر، قال: سمعت عبد الله هو ابن عمرو وكقوله في كتاب مسلم في باب منع النساء من الخروج إلى المساجد حدثنا عبد الله بن مسلمة حدثنا سليمان يعني ابن بلال عن يحيى، وهو ابن سعيد ونظائره كثيرة.

ولما يقصدون بهذا الإيضاح كما ذكرنا أولاً، فإنه لو، قال: حدثنا داود، أو عبد الله لم يعرف من هو لكثرة المشاركين في هذا الاسم ولا يعرف ذلك في بعض المواطن إلا الخواص والعارفون بهذه الصنعة ويمراتب الرجال فأوضحوه لغيرهم وخففوا عنهم مؤونة النظر والتفتيش.

وهذا الفصل نفيس يعظم الانتفاع به، فإن من لا يعاني هذا الفن قد يتوهم أن قوله يعني، وقوله هو زيادة لا حاجة إليها، وإن الأولى حذفها، وهذا جهل قبيح، والله أعلم.

٣٦- باب كتابة عز وجل، أو تعالى، أو سبحانه وتعالى أو

ما أشبه ذلك بعد ذكر الله سبحانه

يستحب لكاتب الحديث إذا مر بذكر الله عز وجل أن يكتب عز وجل، أو تعالى، أو سبحانه وتعالى، أو تبارك وتعالى، أو جل ذكره، أو تبارك اسمه، أو جلّت عظمته، أو ما أشبه ذلك، وكذلك يكتب عند ذكر النبي ﷺ بكماهما لا رامزاً إليهما، ولا مقتصراً على أحدهما.

وكذلك يقول في الصحابي ﷺ، فإن كان صحابياً ابن صحابي قال

رضي الله عنهما.

ومنه (حيب) كله بالحاء المهملة إلا حبيب بن عدي وخبيب ابن عبد الرحمن وخبيسا غير منسوب عن حفص بن عاصم وخبيسا كنية ابن الزبير فبضم المعجمة.

ومنه (حيان) كله بفتح الحاء وبالثناة إلا خباب بن منقذ والد واسع بن خباب وجد محمد بن يحيى بن خباب وجد خباب بن واسع بن خباب وإلا خباب بن هلال منسوباً، وغير منسوب عن شعبة وهيب وهمام، وغيرهم فبالوحدلة وفتح الحاء وإلا حبان بن العرقعة وحبان بن عطية وحبان بن موسي منسوباً، وغير منسوب عن عبد الله هو ابن المبارك فبالوحدلة وكسر الحاء.

ومنه (خراش) كله بالحاء المعجمة إلا والد رعي فبالهملة.

ومنه (حزام) في قریش بالزاي، وفي الأنصار بالراء.

ومنه (حصين) كله بضم الحاء وفتح الصاد المهملة إلا أبا حصين عثمان بن عاصم فبالفتح وإلا أبا ساسان حصين بن المنذر فبالضم والضاد معجمة فيه.

ومنه (حكيم) كله بفتح الحاء وكسر الكاف إلا حكيم بن عبد الله وزريق بن حكيم فبالضم وفتح الكاف.

ومنه (رياح) كله بالموحدلة إلا زياد بن رياح عن أبي هريرة في أشراف الساعة فبالثناة عند الأكثرين، وقاله البخاري بالوجهين المثناة والموحدلة.

ومنه (زيد) بضم الزاي وفتح الموحدلة، ثم مثناة هو زيد بن الحارث ليس فيهما غيره، وأما زيد بضم الزاي وكسرها ومثناة مكررة، فهو ابن الصلت في الموطأ، وليس له ذكر فيهما.

ومنه (الزير) كله بضم الزاي إلا عبد الرحمن بن الزير الذي تزوج امرأة رفاعة فبالفتح.

ومنه زياد كله بالياء إلا أبا الزناد فبالنون.

ومنه (سالم) كله بالالف ويقاربه سلم ابن زريق بفتح الزاي وسلم بن قتيبة وسلم بن أبي الذئبال وسلم بن عبد الرحمن فبحذفها.

ومنه (سريح) بالمهملة والجيم ابن يونس وابن النعمان وأحمد بن أبي سريح، ومن عندهم فبالمعجمة والحاء.

ومنه (سلمة) كله بفتح اللام إلا عمرو بن سلمة أمام قومه ويبي سلمة القبيلة من الأنصار فبكسرها، وفي عبد الخالق بن سلمة الوجهان.

ومنه (سليمان) كله بالياء إلا سلمان الفارسي وابن عامر والأغر وعبد الرحمن بن سلمان فبحذفها.

ومنه (سلام) كله بالتشديد إلا عبد الله بن سلام الصحابي ومحمد بن سلام شيخ البخاري وشدد جماعة شيخ البخاري ونقله صاحب

وكذلك يترضى ويترحم على سائر العلماء والأخبار ويكتب كل هذا، وإن لم يكن مكتوباً في الأصل الذي ينقل منه، فإن هذا ليس رواية، وإنما هو دعاء وينبغي للقارئ أن يقرأ كل ما ذكرناه، وإن لم يكن مذكوراً في الأصل الذي يقرأ منه، ولا يسأم من تكرار ذلك، ومن أغفل هذا حرم خيراً عظيماً وفوت فضلاً جسيماً.

٣٧- باب ضبط الأسماء المتكررة

في صحيح البخاري ومسلم

فمن ذلك (أبي) كله بضم الهمزة وفتح الباء وتشديد الياء إلا أبي اللحم، فإنه بهمزة ممدودة مفتوحة، ثم باء مكسورة، ثم ياء مخففة لأنه كان لا يأكل اللحم وقيل لا يأكل ما ذبح على الأصنام.

ومنه (البراء) كله مخفف الراء إلا أبا معشر البراء وأبا العالية البراء فبالتشديد وكله ممدود ومنه يزيد كله بالثناة من تحت والزاي إلا ثلاثة أحدهم يزيد بن عبد الله بن أبي بردة بضم الموحدلة والراء والثاني محمد بن عرعرة بن البرند بالموحدلة والراء المكسورتين وقيل بفتحهما، ثم نون والثالث على بن هاشم بن البريد بفتح الموحدلة وكسر الراء، ثم مثناة من تحت.

ومنه (يسار) كله بالثناة والسين المهملة إلا محمد بن بشار شيخهما، فإنه بالموحدلة، ثم المعجمة وفيهما سيار بن سلامة وابن أبي سيار بتقديم السين.

ومنه (بشر) كله بكسر الموحدلة وبالشين المعجمة إلا أربعة فبالضم والمهملة عبد الله بن بسر الصحابي وسر بن سعيد وسر بن عبيد الله وسر بن محجن وقيل هذا بالمعجمة.

ومنه (بشير) كله بفتح الموحدلة وكسر الشين المعجمة إلا اثنين فبالضم وفتح الشين وهما بشير بن كعب وبشير بن يسار وإلا ثالثاً فبضم المثناة وفتح السين المهملة، وهو يسير بن عمرو ويقال أسير ورابعاً بضم النون وفتح المهملة، وهو قطن بن نسير.

ومنه (حارثة) كله بالحاء والمثناة إلا جارية بن قدامة وزيد بن جارية فبالجيم والمثناة.

ومنه (جرير) كله بالجيم والراء المكسورة إلا حريز بن عثمان وأبا حريز عبد الله بن الحسين الراوي عن عكرمة فبالحاء والزاي آخرها ويقاربه حدير بالحاء والذال والد عمران بن حدير ووالد زيد وزباد.

ومنه (حازم) كله بالحاء المهملة إلا أبا معاوية محمد بن خازم فبالمعجمة.

ومنها (الهمداني) كله باسكان الميم وبالمدال المهملة فهذه ألفاظ نافعة في المؤتلف والمختلف.

وأما المفردات فلا تنحصر وستأتي في أبوابها - إن شاء الله تعالى - مينة، وكذلك نذكر هذا المؤتلف في مواضعه - إن شاء الله تعالى - مختصراً احتياطاً وتسهيلاً.

٣٨- باب تكرار كلمة (كليهما) في الصحيح

تكرر في صحيح مسلم قوله حدثنا فلان وفلان (كليهما) عن فلان هكذا يقع في مواضع كثيرة في أكثر الأصول كليهما بالياء، وهو مما يستشكل من جهة العربية وحقه أن يقال (كلاهما) بالألف، ولكن استعمله بالياء صحيح وله وجهان:

أحدهما: أن يكون مرفوعاً تأكيداً للمرفوع قبله ولكنه كتب بالياء لأجل الإمالة وقرأ بالألف كما كتبوا الراء والري بالألف والياء وقرأ بالألف لا غير.

والوجه الثاني: أن يكون (كليهما) منصوباً وقرأ بالياء، ويكون تقديره! أعز كليهما، وهذا ما يسره الله تعالى من الفصول ونشرع الآن في المقصود، والله الموفق.

المطالع عن الأكثرين والمختار الذي قاله المحققون التخفيف

ومنه سليم كله بضم السين إلا سليم بن حيان فبفتحها.

ومنه (شيان) كله بالشين المعجمة ويعدها ياء، ثم باء ويقاربه سنان بن أبي سنان وسنان بن ربيعة وسنان بن سلمة وأحمد بن سنان وأبو سنان ضرار وأم سنان وكلهم بالمهملة بعدها نون.

ومنه (عباد) كله بالفتح وبالتشديد إلا قيس بن عباد فبالضم والتخفيف.

ومنه (عبادة) كله بالضم إلا محمد بن عبادة البخاري فبالفتح

ومنه (عبدة) كله باسكان الباء إلا عامر بن عبدة وبجالة ابن عبدة ففيهما الفتح والاسكان والفتح أشهر.

ومنه (عبيد) كله بضم العين ومنه عبيدة كله بالضم إلا السلماني وابن سفيان وابن حميد وعامر بن عبيدة فبالفتح

ومنه (عقيل) كله بفتح العين إلا عقيل بن خالد ويأتي كثيراً عن الزهري غير منسوب والابن يحيى ابن عقيل وبني عقيل فبالضم

ومنه (عمارة) كله بضم العين.

ومنه (واقد) كله بالقاف.

وأما الأنساب:

فمنها (الأبلي) كله بفتح الهمزة واسكان المثناة، ولا يرد علينا شيان بن فروخ الأبلي بضم الهمزة وبالموحدة شيخ مسلم، فإنه لم يقع في صحيح مسلم منسوباً.

ومنها (البصري) كله بالموحدة مفتوحة ومكسورة نسبة إلى البصرة إلا مالك بن أوس بن الحدثان النصري وعبد الواحد النصري وسالم مولى النصريين فبالنون.

ومنها (الثوري) كله بالثالثة إلا أبا يعلى محمد بن الصلت التوزي فبالثالثة فوق وتشديد الواو المفتوحة وبالزاي.

ومنها (الجريري) كله بضم الجيم وفتح الراء إلا يحيى بن بشر شيخهما فالجاء المفتوحة.

ومنها (الحارثي) بالمهملة والثالثة ويقاربه سعيد الجاري بالجيم ويعد الراء ياء مشددة.

ومنها (الحزامي) كله بالزاي، وقوله في صحيح مسلم في حديث أبي اليسر كان لي على فلان الحزامي قيل بالزاي وقيل بالراء وقيل الحزامي بالجيم والذال المعجمة

ومنها (السلمي) في الأنصار بفتح السين، وفي بني سليم بضمها.